العلاقات التركية الإيرانية والشرق الأوسط

Turkish-Iranian relations and the Middle East

محمد كامل الخزاعلة*[1]

[1] كلية القانون والعلوم السياسية بسوسة/MK.khazaleh91@gmail.com .

تاريخ الاستلام: 2023/6/18 تاريخ القبول 1 / 7/ 2023 تاريخ النشر: 2023/7/15

ملخص:

فقد مرت العلاقات التُركيّة الإيرانيّة بالعديد من التطوّرات, فتارةً تجد فيها التقارب, وتارةً أخرى تجد فيها تباعداً ملموساً خصوصاً في ظل فترة حكم الإمبراطوّريّة العثمانيّة والتي تميزت بالحروب بين الفرس والعثمانيين وقَدْ استمر التباعد حتى عام 1923م, حيثُ أخذت فيما بعد هذه الفترة بالتحسن إلى الأفضل والتطوّر المستمر , وأصبحت تجمعهما جوانب مشتركة عديدة من أبرزها التبادل التجاري والاقتصادي منذ فترة الحكم العثماني, وحقبة التاريخ الإسلاميّ إضافةً للجوار الجغرافي, وهذه العلاقات ناتجة عن عدة عوامل جيوتاريخيّة، جيوبولوتيكيّة، جيوثقافيّة جيواقتصاديّة وديمغرافيّة, خاصة وأن تُركيا كانت جسراً لالتقاء الحضارة الإيرانيّة بالحضارة الأوروبيّة الغربيّة.

وفي ظل التنافس التُركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط, وبعتبارهما من الدول الكبرى الغير قانعه فقد توقفت المنطقة العربيّة أمام ثلاثة تحديات أبرزها: أن هذا التنافس المصحوب بالتدخل بشؤون الدُوّل وهي: نمو النفوذ الإيراني في المنطقة, والتدخلات التُركيّة الايجابيّة والسلبيّة في القضايا العربيّة, والصراع بين القوى الكبرى على النفوذ, إذ لا بُدَّ من دُوّل الشرق الأوسط ونخص بالذكر العراق وسوريا واليمين أن تقف في وجه هذه السِّياسات الإقليميّة الإيرانيّة التي كان لها دوراً بارزاً في نشوب بعض الحروب في المنطقة، مثل حرب الخليج الأولى، والحرب الأهليّة في اليمن هذا علاوة على وقوف إيران وراء بعض المنظمات المسلحة في دُوّل الشرق الأوسط كحزب الله اللبناني، وجماعة الحوثي، وشيعة البحرين والسعوديّة، فكان لا بُدَّ من مواجهة هذا التطرف السِّياسي الإيراني بكل ما أوتيت دُوّل الشرق الأوسط من قوة، وهذا بدوره من أهم نتائج هذه الدراسة.

كلمات مفتاحية: العلاقات، التركية، الإيرانية، الشرق الأوسط.

Abstract:

Turkish-Iranian relations have gone through many developments, at times they find rapprochement, and at other times they find tangible divergence, especially under the period of the rule of the Ottoman Empire, which was characterized by wars between the Persians and the Ottomans, and the divergence continued until 1923 AD, when after this period it began to improve for the better and continuous development, and they became united by many common aspects, most notably the trade and economic exchange since the period of Ottoman rule, and the era Islamic history in addition to the geographical neighborhood, and these relations are the result of several geohistorical, geopolitical, geocultural, geoeconomic and demographic factors, especially since Turkey was a bridge for the convergence of Iranian civilization with Western European civilization.

In light of the Turkish-Iranian competition in the Middle East, and as they are among the dissatisfied major countries, the Arab region has stopped facing three challenges, most notably: This competition is accompanied by interference in the affairs of states, namely: the growth of Iranian influence in the region, the positive and negative Turkish interventions in Arab issues, and the struggle between the major powers over influence, as the countries of the Middle East, especially Iraq, Syria and the right, must stand in the face of these Iranian regional policies that had a prominent role in the outbreak of some wars in the region, such as the first Gulf war, and the civil war in Yemen. This is in addition to Iran standing behind some armed organizations in the countries of the Middle East, such as the Lebanese Hezbollah, the Houthi group, and the Shiites of Bahrain and Saudi Arabia. Therefore, it was necessary to confront this Iranian political extremism with all the strength that the countries of the Middle East had, and this in turn is one of the most important results of this study.

Keywords: relations, Turkish, Iranian, Middle East.

*المؤلف المرسل

1- مقدمة

وقَدْ اتسم الدور التُركي على الصعيد الشرق أوسطي بوجه عام بعدم القدرة على فرض إرادته, أو المشاركة في صُنع القرارات الخاصة بالمنطقة, حيثُ لم تلق المحاولات التُركيّة الراميّة إلى الخروج من هذا الوضع خلال العقود المنصرمة أي تجاوب مباشر من طرف الدُوّل المجاورة بل بالعكس، فقد أثارت أحياناً ردود فعل سلبيّة بسبب فقدان الثقة المتبادلة في ضوء ثقل وطأة العامل التاريخي.

من جهة أخرى كرّست الجمهوريّة الإيرانيّة جهودها المضنيّة، وبذلت أموالها وطاقاتها في سبيل مواجهة العرب في العراق وسوريا واليمن والخليج العربي، وقامت بالسيطرة على مناطق عربيّة متعددة، مما جعل دُوّل الشرق الأوسط تكن الكره الشديد والعداء الواضح للنظام الحاكم في إيران.

ورغم أتفاق كل من الساسة الأتراك والساسة الإيرانيين على معارضة الاستفتاءَ, وما سيتمخض عنه في إقليم كردستان العراق، إلا أن هناك اختلافاً في الدرجة وفي الخلفيات والمواقف التي ينطلقون منها، ففي حين يشدد الطرفان على وحدة العراق ووحدة سوريا أيضاً، يكشف واقع الحال أن القادة الأتراك والإيرانيين لا ينظرون إلى وحدة العراق وسوريا إلا بقدر ما يخدم مصالح بلادهم وأمنها القومي.[1]

إذ تسعى إيران إلى التوسع عن طريق مبدأ تصدير الثورة الاسلاميّة كما يسميها النظام الإيراني أما تركيا فكان لها سياسة حكيمة نوعاً ما، فقامت بالدخول إلى الفضاء العربي والشرق أوسطي بسهولة ويُسر عن طريق التجارة والعولمة, والمواقف السياسيّة التي لاقت ترحيب واسع لدى الشعوب.

هذا بالإضافةً إلى أوراق الضغط التي تملكها كل من الجمهوريتين والمواقع الجغرافيّة المؤثرة في صناعة القرار لدى تلك الأنظمة، مما يؤهلها أن تتصدر موازين القوة الإقليميّة.

أولا : تحديد مفاهيم الدراسة:

.المفاهيم الأساسية للدراسة :

أ. **تُركيا:** تقع تُركيا في الطرف الشمالي الشرقي من البحر المتوسط ودورها المتجدد في الجناح الشرقي للحلف الأطلسي, وإشرافها على مضيق البوسفور والدردنيل، والتي تعد الطريق الملاحي الوحيد للسفن بين البحر الأسود والمتوسط والممر البحري أمام ملاحة أوروبا الشرقيّة إلى البحر الأبيض المتوسط، وتمتد الأراضي التُركيّة في قارتي آسيا وأوروبا على مساحة 779.452كم2, وتعطي هذه المساحة تُركيا أشرافها على سواحل بحار استراتيجيّة لها تأثير على السَّياسة الدُوّليّة, وإلى جانب هذه الميزة البحريّة لتُركيا فإنَّها تقع على مفترق طرق المواصلات البريّة بين قارتي آسيا وأوروبا والمواصلات الجويّة بين أوروبا والشرق الأوسط وآسيا, والمواصلات البريّة بين دُوّل الخليج والبحر المتوسط, حيثُ أصبحت تُركيا بمثابة جسراً متعدد الاتجاهات بين دُوّل أوروبا وآسيا والشرق الأوسط, وطرفاً فاعلاًفي التوازنات

[1] () كوش, عمر(2017). العلاقات التركية الإيرانية.. حدود التفاهم والتنافس, مقال منشور على صحيفة البشير, متاح على الرابط: http://www.islamtoday.net/albasheer/artshow-15-238893.htm

التي نشأت بين القوى العظمى والكبرى, وما أبرزته الحرب الباردة بالنسبة للشرق الأوسط فإنَّ الحدود التي تشترك فيها تُركيا مع الدُوّل تبلغ 1662كم وهي تُشكل نحو 60% من إجمال حدودها.[1].

ب. إيران: تقع الجمهوريّة الإيرانيّة في الشرق الأوسط، إذ يحدها من الشمال بحر قزوين وتركمانستان، في حين يحدها من الجنوب الخليج العربي وبحر العرب، ومن الشرق أفغانستان وباكستان، ومن الغرب العراق وتُركيا، وهذا الموقع يعني إنَّها تقع بين دائرتي عرض (ْ25,50 – 41,50) شمالاً وخطي طول (44-63) شرقاً. [2]

ج. **الشرق الأوسط:** هي منطقة جغرافيّة تشمل بلدان غرب آسيا ومصر تطل منطقة الشرق الأوسط على البحر الأحمر, والخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط وبحر العرب, وكل دول الشرق الأوسط التي تقع في قارة آسيا باستثناء مصر وهي: دول الهلال الخصيب: سوريا ولبنان، والعراق، والأردن، وفلسطين, بالإضافةً إلى دول شبه الجزيرة العربيّة: السعوديّة، الأمارات، قطر، عُمان، اليمن, البحرين، الكويت.

وتشمل أيضاً دول الهضبة الإيرانيّة والأنضول : إيران وتركيا.

وللشرق الأوسط أهميّة عالميّة من الدرجة الأولى, وهذا في اتجاهين: اقتصادي واستراتيجي فمن الناحيّة الاقتصاديّة تنبع أهميته في المنطقة بسبب وجود النفط فيه, ويقدر إحتياطي النفط فيه (66%) من إحتياط النفط العالمي, وتعد هذه المنطقة المزود الرئيسي للنفط في العالم, أما من الناحيّة الاستراتيجيّة: فالشرق الأوسط يمثل جسر وحلقة وصل بين الدول وقارات العالم.

أهداف الدِّراسة:

تهدف الدِّراسة إلى التّعرف على أثر المتغيرات الإقليميّة على العلاقات التركيّة الإيرانيّة (2002_2018) والعلاقات التُركيّة الإيرانيّة والشرق الأوسط, وبالتحديد العراق و(اقليم كردستان) وسوريا, والقاء الضوء على الخليج العربي, والتّعرف على طبيعة وأهداف ومقومات ومبررات هذه العلاقات, وأهم التطوّرات التي شهدتها هذه العلاقة, وقَدْ أمكن الباحث من تحديد الأهداف الرئيسيّة للدِّراسة بما يأتي:

أ. التّعرف على طبيعة العلاقات التُركيّة الإيرانيّة.

ب. التّعرف على أثّر المتغيرات الإقليميّة على العلاقات التُركيّة الإيرانيّة.

ج. التّعرف على انعكاس العلاقات التُركيّة الإيرانيّة على الشرق الأوسط.

إشكالية الدِّراسة وفرضيات البحث:

تَكمَن مشكلة الدِّراسة في الكشف عن طبيعة العلاقات التُركيّة الإيرانيّة, وتطوّراتها في جوانبها السِّياسيّة والاقتصاديّة والأمنية, خصوصاً كون هذه العلاقات شهدت تغييرات جذريّة في طبيعة الأنظمة السِّياسيّة والمصالح المشتركة بين البلدين, ووضع تُركيا وإيران نفسهما في الصراعات الشرق أوسطيّة, والتي شكلت بدايّة تحول جذري في النمط العام

[1] () السبعاوي, محمد سليمان (2012), بين الثورة والانقلاب معضلات مصر السياسية والأمنية، مركز الجزيرة للدراسات قطر, ص: 52.

[2] () الخفاف, عبد (1987). الأحوال الديموغرافية في إيران: مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، العراق, ص: 13.

الذي اتسمت به سَّياسة تُركيا, مع الأخذ بعين الاعتبار تحليل البيئة الخارجيّة والبيئة الداخليّة التي تعيشها تُركيا, والتي بدورها انعكست على علاقتها مع إيران إزاء مرور هذه الاخيرة بعدة تغيرات في النظام الحاكم خلال فترة الدِّراسة, ومن هنا فإنَّ هذه الدِّراسة تهتم ببحث العلاقات التُركيّة الإيرانيّة في كافة جوانبها, وعليه فقد أمكن الباحث من تجسيد مشكلة هذه الدِّراسة بالتساؤل الرئيس الآتي:

1- ما أثر المتغيرات الإقليميّة على العلاقات التُركيّة الإيرانيّة وأنعكاستها على الشرق الأوسط (2002-2018)؟

وينبثق عن التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعيّة الآتيّة:

أ. ما طبيعة العلاقات التُركيّة الإيرانيّة؟

ب. ما أثّر المتغيرات الإقليميّة على العلاقات التُركيّة الإيرانيّة.

ج. ما هي مقومات العلاقات التُركيّة الإيرانيّة والمحددات القانونية

د. هل هنالك انعكاسات للعلاقات التُركيّة الإيرانيّة على الشرق الأوسط.

وللأجابة على إشكالية الدراسة يمكن تقديم فرضيتين أساسيتين:

أ. هناك عوامل مؤثرة في طبيعة العلاقات التُركيّة الإيرانيّة .

ب. هناك علاقة بين المتغيرات الدُوّليّة التي طرأت على الشرق الأوسط في العلاقات التُركيّة الإيرانيّة.

1.التصور العام لفكرة الأطروحة:

في ضوء أنّ الواقع المعاصر يقول بأنّ الدُوّل تؤثر و تتأّثّر بسِّياسات الدُوّل الأخرى ، وأن كان هذا التأثير لا يظهر جلياً في بعض الأحيان، خاصة إذا استَّهَدَفَت تلك السِّياسات الدُوّل المجاورة نفسها، إذ لا بُدَّ من مواجهة تلك السِّياسات على الوجه الذي يكفل للدُوّل سيطرتها وهيمنتها على أقاليمها الثلاث على أقل تقدير، فإن العالم العربي بدُوّله الحاليّة لا يختلف عن سواه من الكيانات السِّياسية في سائر أقطار العالم الأخرى، يؤثِر ويتأّثّر، وهو ما وقع حقيقة من خلال تأّثّر دُوّل الشرق الأوسط بالسِّياسات الخارجيّة للجمهوريّتين الإيرانيّة والتركية منذ نشأتهما وحتى عصرنا الحاضر.

الدِّراسات السابقة:

نظراً لعدم وجود دِّراسات سابقة ذات علاقة مباشرة تتعلق بالدِّراسة الحاليّة, أمكنَّ الباحث من الاطلاع على الدِّراسات السابقة الآتيّة :

1. **دِّراسة نور الدين (2013)**[1] وهدفها توضيح مسار عودة تُركيا بقوة إلى الساحة الدبلوماسيّة وتعزيز دورها الإقليمي ووضعها في مركز العلاقات الشرق أوسطيّة، وقَدْ تم توضيح التطوَّر التاريخي للعلاقات التُركيّة – الشرق أوسطيّة خلال فترة الحرب الباردة, مع القاء نظرة على بعض القضايا الحاليّة محل التوتر بين تُركيا والمنطقة متنأولاً

[1]() نور الدين, محمد (2013).الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية العرب والأتراك في عالم متغير (ميشال نوفل) محور مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية والتوثيق بيروت.

المسألة الفلسطينيّة – الإسرائيليّة والإسكندريّة أو الموصل ومسألة المياه, ويتنأول الموقف الذي التزمت به تُركيا أثناء حرب الخليج الثانيّة وأهدافه ودواعيه ونتائجه وتخلص الدِّراسة بأنّ تُركيا تؤمن بأهميّة التعاون الدُوّلي وضرورة التمسك بالعامل الاقتصادي وإعطائه الأولويّة في التصدي للخلافات والصراعات السِّياسيّة، وتغليب المصالح الاقتصاديّة على الخلافات السِّياسيّة، وهذا يتطلب تغليب الحوار في حل المشاكل، وكل ذلك، تحت شعار "البحث عن نظام إقليمي جديد" واستخدام "الدبلوماسيّة الناعمة" بعيدا عن الخشونة.

2. **دِّراسة طاهر (2014)**[1] تَّهدُف هذه الدِّراسة إلى رصد الدور التُركي عن طريق تحديد الأسباب والعوامل المحفزة له، بالإضافةً إلى التّعرف على مقومات الموقف التُركي من ثورات الربيع العربي، ومن ثم تداعيات هذه الثورات على الدور الإقليمي التُركي, ثم تقييم هذا الدور في ضوء المعطيات السابقة ورؤيّة مستقبليّة واستشرافيّة للدور الإقليمي التُركي في أعقاب ثورات الربيع العربي, وتنطلق الدِّراسة من فرضيّة أساسيّة مفادها: أن المتغيرات الإقليميّة والدُوّليّة التي شهدتها المنطقة، وشهدها العالم، ساهمت في وضع تُركيا أمام خيارات استراتيجيّة، تتأرجح ما بين غياب وعزلة عن عالم عربي وإسلامي يرتبط بها جغرافيًّا وتاريخياً، وبين تعنت ورفض أوروبي لا يقبل بها أو بمشاركتها، ولكنه يخشى تركها وانفلاتها, فما كان من تُركيا إلا أن اختارت عمقها الاستراتيجي مع الإبقاء على حبل الود موصولاً مع غربها الأوروبي.
3. **دِّراسة السرحان (2012)**[2]، هَدَفَت هذه الدِّراسة التّعرف إلى أَثّر المقومات الجيوبولتيكيّة على العلاقات التُركيّة – العربيّة2002-2012. وخلصت الدِّراسة إلى أن المحور الرئيسي هي المصالح العليا لتُركيا في علاقاتها وتؤثر علاقتها مع اسرائيل زاد من توجهاً للمنطقة العربيّة وقلل منها تبعاً للظروف والمستجدات في الساحة الإقليميّة, ونجاحها بالحضور الدُوّلي والإقليمي وانفتاح سياستها الخارجيّة بعد تسلم حزب العدالة والتنميّة للسلطة وعملها على التوازن بالمفاهيم الغربيّة والثوابت الإسلاميّة واستفادتمن حالة الفراغ بالنظام العربي وتشظيه فأصبحت تخاطب الشعوب العربيّة من فوق انظمتها, مما أدى لتنامي دورها في المنطقة العربيّة وجعلت ميزان المصالح يميل لصالحها.
4. **دِّراسة جلال (2012)**[3] هَدَفَت الدِّراسة إلى بحث مشكلاًت البيئة الداخليّة والخارجيّة لتُركيا وأَثّرها على العلاقات الخارجيّة ولاسيما البلدان العربيّة، وقَدْ تم من خلال فصول الدِّراسة تنأول عمليّة صُنع القرار في تُركيا من حيثُ أطارها القانوني والدستوري وأطارها الفعلي, ودور القيادة والتنميّة السِّياسيّة والقوى الأخرى, فالأحزاب السِّياسيّة وجماعات المصالح والمؤسسة العسكريّة.

[1] () طاهر, رانيا (2014). الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي، مركز امية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، سوريا.

[2] () السرحان, صايل (2012). أثر المحددات الجيوبولتيكية على العلاقات التركية–العربية2002–2012 دراسة بحثية، مجلة المنارة, جامعة آل البيت, الأردن.

[3] () جلال, معوض(2012). اشكلات البيئة الداخلية والخارجية لتركيا وأثرها على العلاقات الخارجية ولاسيما البلدان العربية, مجلة دراسات شرق أوسطية, العدد 1.

5. **دِراسة رضوان (2012)**[1] هَدَفَت الدِّراسة إلى التّعرف على معوقات و التقارب التُركي العربي ومقترناته وان محاور التقارب والتباعد تؤول لعدة عوامل منها عضويّة تُركيا بحلف شمال الاطلسي والقضايا العالقة بين الطرفين (المياه/الحدود/الأقليات/ الأراضي) والعلاقات التُركيّة –العربيّة.

6. **دِراسة أغلو (2011)**[2] هَدَفَت هذه الدِّراسة التّعرف إلى المعطيات الثابتة والمتغيرة والذهنيّة الاستراتيجيّة والتخطيط الاستراتيجي, والعنصر البشري والهويّة الثقافيّة والارادة السِّياسيّة, وصُنع القرار والارث التاريخي, والاستفادة من النظريات الجيوسياسيّة لتُركيا وموقعها وتعزيز مكانتها من خلال إعادة تعريف مبادئ سياستها الخارجيّة, وإعطائها أبعاد جديدة بصبغها بالدفع بالقوة الناعمة والمصداقيّة وسَّياسة تصفير المشكلات مع المجاورين, والتوازنات الدُوّليّة والإقليمي.

7. **دِراسة(برزكر، 2017)**،[3] هَدَفَت هذه الدِّراسة بحث العلاقات بين أهم قوتين في المنطقة وهما إيران وتُركيا ومدى تأثير الأزمة السوريّة على علاقتهما، فتتناول الدِّراسة مكانة سوريّة وأهميتها في إيران والتي تفوق مكانتها في تُركيا, فهي حلقة الردع الأولى للأمن الإيراني, وهي تساهم في الحفاظ على المصالح الجيوبوليتيكيّة الإيرانيّة, وامتصاص تهديدات الدُوّل الخارجيّة الولايات المتحدة وإسرائيل على وجه التحديد.

8. **دِراسة (Olson, 1998)**,[4] هَدَفَت هذه الدِّراسة بحث المسألة الكرديّة والعلاقات الإيرانيّة التُركيّة من الحرب العالميّة الأولى وحتى عام 1998, وتوصلت هذه الدِّراسة إلى أنّ المسألة الكرديّة تبقى العامل الأهم في التفاعل السِّياسي والاستراتيجي بين كل من تُركيا وإيران منذ الحرب العالميّة الأولى, وحتى ظهور الدُوّلة التُركيّة الحديثة.

9. **دِراسة (Olson, 2004)**,[5] هَدَفَت هذه الدِّراسة التّعرف إلى العلاقات التُركيّة الإيرانيّة 1979 -2004: في مواضيع: (الثورة, الإيديولوجيا, الحرب, الانقلابات الجغرافيّة السِّياسيّة), وذلك من خلال استعراض أهم ملامح العلاقات فيما بين الدُوّلتين, بالتُركيز على الأبعاد الإيديولوجيّة للعلاقة بعد نجاح الثورة في إيران, وكذلك بحث دور الحرب الإيرانيّة العراقيّة في توثيق العلاقات الاقتصاديّة والتعاون بين تُركيا وإيران, وبحث أثّر الانقلابات العسكريّة في تُركيا على العلاقة فيما بين الدُوّلتين, وقَدْ توصلت هذه الدِّراسة إلى أن سِّياسات كلا البلدين كانت تنأى إلى التطوَّر والشراكة الاستراتيجيّة.

10. **دِراسة(Aras, 2008)** [6] هَدَفَت هذه الدِّراسة بحث التطوَّر في العلاقات التُركيّة مع سوريا وإيران, من خلال رصد التغيرات التي طرأت على العلاقات فيما بين الدُوّل, من مرحلة العداء التي شهدته العلاقات في التسعينات

---

[1] () رضوان، وليد، (2012). العلاقات التركية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

[2] () أغلو, أحمد داود (2011), "العمق الاستراتيجي" موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الطبعة الثانية، ترجمة محمد جابر وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.

([3]) برزكر, (2017). علاقات بين أهم قوتين في المنطقة وهما إيران وتركيا ومدى تأثير الأزمة السورية على علاقتهما

([4])Olson, Robert (1998). The Kurdish Question and Turkish-Iranian Relations: From World Ware, Aram Arkun Iranian Studies, Vol. 33, No. 1/2 , pp. 266-269.

([5])Olson, Robert (2004). Iran-Turkey Relations in the 2000s: Pragmatic Rapprochement.

([6])Aras, (2008) . Rationalization of Turkey-Iran relations: Prospects and limits, Insight Turkey. 14. 137-156.

وتحولها إلى علاقات وديّة, وقَدْ توصلت هذه الدِّراسة إلى أن تُركيا قد أثّرت من خلال سياستها الخارجيّة في إيران وسوريا, وتحول تُركيا إلى لعب دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

11. كتاب الحقائق للسي آي إيه نسخة محفوظة 02 يناير 2018 على موقع واي باك مشين / معلومات وأرقام.

التحديد المعرفي والزماني:

يتحدد النطاق المعرفي لهذه الدِّراسة بالجمهوريّتين التُركيّة والإيرانيّة, أما النطاق الزماني فهو الفترة ما بين 2002-2018 والتي شهدت فيها الجمهوريّة التركيّة العديد من الأحداث والتطوّرات أبان صعود حزب العدالة والتنميّة إلى السلطة, والتي كان لها انعكاسات على العلاقات الإيرانيّة بوجه خاص وعلى سياستها تجاه الشرق الأوسط بوجه عام.

منهج الدِّراسة:

بناءً على مشكلة الدِّراسة والأهداف التي تسعى إلى الوصول إليها بما يتوافق مع اختيار الفرض فإنَّ الباحث يرى انه من الأنسب استخدام كل من منهج النظام الدُوّلي كمنهج رئيسي, وبعض المناهج المساعدة مثل منهج "نظريّة الدور في إطار العلاقات الدُوّليّة, ومنهج صُنع القرار, والمنهج الإقليمي, "وفيما يلي شرح موجز لهذه المناهج وكيفيّة توظيفها في هذه الدِّراسة:

1- منهج النظام الدُوّلي: هو شبكة من التفاعلات بين وحدتين أو أكثر, تتسم بنوع من التكرار والحدة تميزها عن التفاعلات التي تقوم بها إحدى هذه الوحدات أو بعضها أو كلها مع وحدات أخرى في محيطها, وأهم ما يميز هذا النظام بنيته والتفاعلات بين أطرافه التي قد تتغير من فترة إلى أخرى, والنظريّة التي تبحث في معرفة دِّراسة آليات هذه التفاعلات تسمى نظريّة النظم. [1]

أ. أصحاب المنهج: مورتن كابللان، وتشارز مكليلاند، وجورج مودلسكي.

ب. مقومات المنهج:

1. التفاعل: (يشمل التفاعلات: السِّياسيّة، والاقتصاديّة والاجتماعيّة، والثقافيّة بين الدُوّل).
2. الترابط: (يشمل عناصر التماسك : الثقافيّة, والاجتماعيّة ,والاقتصاديّة, والسِّياسيّة).
3. الاستقلاليّة : يحقق قدر من الاستقلاليّة.
4. سَّياسة خارجيّة: تشمل العلاقات والأفعال الخارجيّة.
5. العمليات: تشمل مستوى العمليات والقوة واستثمارها وأدارتها بالشكل الصحيح لتحقيق المصالح بكافة جوانبها (العسكريّة, الاقتصاديّة, وسياسيّة).

ج. كيفيّة توظيف المنهج: يُمكِّن توظيف منهج النظام الدُوّلي لكونه يحقق الترابط ويراعي المصالح المشتركة, ويتصف بالشموليّة ويخدم السَّياسة الخارجيّة لتحقيق المصلحة والأهداف العليا, والتعبير عن مستويات التفاعل على المستوى الوطني والإقليمي والدُوّلي, وبيان كيفيّة استخدام وإدارة هذه التفاعلات ليُمكِّن استثمارها بالشكل المناسب, كما أنه

[1] () المشاقبة, أمين (2012). النظام السياسي الأردني, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, ص:63.

يعمل على استخدام الأساليب بين مجاميع الدُوّل من حيثُ الإمكانيات والمدخلاًت في العلاقات ويتوخى كل طرف المصلحة وأن يكون هناك تناغماً بالسَّياسة الخارجيّة واعتماداً متبادلاً للأطراف في مخرجات سياستهم الخارجيّة.

2- منهج نظريّة الدور في إطار العلاقات الدُوّليّة:

أ. أصحاب المنهج (رواده) وتعريفه: أسهم كل من " جورج ميرا " و "جوزيف مورينو " و " بروس بيرل " في إيجاد هذه النظريّة وتطويرها.[1] ويقوم مفهوم هذه النظريّة في العلاقات الدُوّليّة على إنَّها: منظومة تعبر عن السَّياسة الخارجيّة, التي يرى صناع القرار أن دُوّلتهم جديرة للقيام بها من خلال مجموعة المواقف والمفاهيم والمقومات والعوامل التي توفر إمكانيّة إدراك الدور وتطوَّره, والاستعداد لجميع الاحتمالات الناتجة عنه.

ب. مقومات هذه النظريّة وركائزها: تهتم هذه النظريّة بدِّراسة سلوك الدُوّل بوصفها أدواراً سياسيّة تقوم بها على المسرح الدُوّلي بتنفيذ صناع قراراتها ويتُشكل الدور هنا من مجموعة عوامل تتمثل في هويّة المجتمعات والدُوّل والقيم السائدة فيها, وخصائصها القوميّة, وتاريخها, ومعتقداتها السِّياسيّة, ومقدراتها الاقتصاديّة والعسكريّة والسِّياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة, ودِّراسة بنيتها وتركيبها, وتتميز أدوار الدُوّل بعضها عن بعض تبعاً لاختلاف منظار كل منها للظواهر والأحداث السِّياسيّة, إذ يُعد منظار الدور الموجه الأساسي لتتبع مواقفها وأدوارها وتحديد اتجاهاتها, كما أنّ أداء الدور يتُشكل نتيجة لرؤيّة سياسيّة واضحة لمصالح الدُوّلة وأهدافها الوطنيّة, ويعد جوهر الدور المحدد الأساس في قدرة صناع القرار على توظيف القدرات لبناء الدور.[2]

ج. كيفيّة توظيف النظريّة: نظراً لمشكلة البحث واسئلته, فإنَّ هذه النظريّة تساعد في إمكانيّة توقع الدور الذي تقوم به تُركيا تجاه الجمهوريّة الإيرانيّة موضوع الدِّراسة, بناءً على تحليل المعطيات والعوامل والمقومات المتوافرة, التي تُشكل مصادر الدور, وتُسهم في عمليّة الربط بين متغيرات البحث وتفاعلاتها مع بعضها البعض, ومعرفة مدى التغير والتطوَّر في أدوارها خلال فترة الدِّراسة.

3- منهج صُنع القرار: يركز هذا المنهج على عمليّة صُنع القرار السِّياسي الخارجي كأساس لتفسير السَّياسة الخارجيّة، وتحديد كيفيّة تعامل الدُوّلة وصناع القرار حيال موقف دُوّلي معين، وبحث الكيفيّة التي تتفاعل بها النظم مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدُوّلي الذي تعمل في اطاره. [3]

أ- اصحاب المنهج (رواده) : ريتشارد سنايدر ، جراهام اليسون .

ب- مقومات المنهج :

- البيئة الداخليّة: وتشمل البيئة الإنسانيّة، وغير الإنسانيّة، والمجتمع، والسكان، والمساحة والموارد والموقع الجغرافي، ونظام القيم، والتجانس بين مكونات المجتمع، والثقافات العامة، والهويّة، والمعتقدات.

---

[1] () المقلد، اسماعيل(1982). نظريات السياسة الدولية، جامعة الكويت، الكويت, ص: 140.

[2] () توفيق, سعد حقي(2012). مبادئ العلاقات الدولية, دار وائل للنشر, ط3, عمان, الأردن, ص: 71.

[3] () المقلد, نظريات السياسة الدولية, المرجع السابق, ص: 181.

- البيئة الخارجيّة: تشمل العوامل والأفعال الخارجيّة، وردود الأفعال للدُوّل الأخرى والمحيط الجغرافي، والمجتمعات، والثقافات، والأعراق، والعوامل الاقتصاديّة.
- البيئة الاجتماعيّة والسلوكيّة: وتشمل نظام القيم في المجتمع، وسمات التنظيمات الاجتماعيّة، وصناعة الرأي العام وتكوينه.
- عمليّة صُنع القرار: وتشمل تدفق المعلومات الواضحة والدقيقة لصانع القرار، من خلال عمليات تدفق المعلومات وتصنيفا وتبويبها.

ج- كيفيّة توظيف المنهج: يُمكِّن توظيفه كونه يقدم تفسيراً لبعض هذه التغيرات في الظاهر السِّياسيّة الخارجيّة وتحديد موقف صانع القرار، وبيان مدى تأثير البيئة الداخليّة والخارجيّة والسلوكيّة على صناعة القرار، وتوضيح مستوى التفاعلات المترابطة والمتداخلة على المستويين الحكومي, وغير الحكومي, أو المجتمعي ليتمكن صانع القرار من اتخاذ القرار الصحيح لتحديد الوسائل والأدوات والأساليب، ليتم تحقيق الأهداف والمواقف.

4- المنهج الإقليمي:هو المنهج الذي يتنأول بالدِّراسة والتحليل الدُوّلة أو مجموعة من الدُوّل كوحدة واحدة, ويهتم بدِّراسة العلاقات المتبادلة بين العوامل الجغرافيّة, وطبيعة سَّياسة الدُوّلة.[1] ويقصد بالعوامل الجغرافيّة: (العوامل الطبيعيّة، الاقتصاديّة، البشريّة)، ويُمكِّن لهذا المنهج أن يتنأول بالدِّراسة والتحليل علاقة الدُوّلة بالدُوّل الأخرى.

الفصل الأول

مقومات العلاقات التُركيّة الإيرانيّة

دَخَلَت العلاقات التُركيّة الإيرانيّة مرحلة جديدة مع إعلان الجمهوريّة في تُركيا في عام 1923م، فقد كان للشعار الذي رفعته تُركيا آنذاك "السلم في الوطن والسلم في العالم" وقع طيب على إيران التي لم تكن تشعر بالراحة للسِّياسات "الإسلاميّة والطوَّرانيّة" التي شهدتها الدُوّلة العثمانيّة في آخر أيامها, وبفضل هذه التطوّرات شعرت طهران إنَّها قد تخلصت وإلى حد كبير من الخطر التُركي الذي يهددها تاريخياً من جهة الغرب، إضافةً إلى أنّ إيران قد استفادت من الإصلاحات التحديثيّة التي بدأت تُركيا في تطبيقها وأكثر من ذلك جذبت انتباه الشاه رضا بلهوي وزادته جرأة على القيام بإصلاحات مماثلة في بلده بالرغم من المشكلات الحدوديّة العالقة بين البلدين في تلك الفترة والتي لم تحل بسهولة، إلا إنَّها قد أبديا رغبة في تطوير العلاقات بينهما, وبعد الحرب العالميّة الثانيّة وجدت تُركيا وإيران الدُوّلتان اللتان تعدان بمثابة السد المنيع السدي يحول أمام وصول السوفيات إلى المياه الدافئة الحل من درء التهديد السوفياتي في التوجه إلى الكيانات الإقليميّة المدعومة من طرف التحالف الغربي.[2].

---

[1] () جيمس, دورتي وروبرت, بالتسغراف(1985). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1985، ص: 69./ ahewar.org

[2] () مصطفى, رعد (2010). العلاقات التركية الإيرانية منذ العام 1990-2008, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة مؤته, الأردن, ص: 11.

المبحث الأول

المقومات التاريخيّة والجغرافيّة

عندما كان السلطان سليم الأول العثماني، يستكمل بناء السلطة العثمانيّة، بطرده المماليك من آخر معاقلهم في بر الشام ومصر، كان الشاه إسماعيل الصفوي قد انجر توحيد البلاد الإيرانيّة طامحا لقيام مملكة إسلاميّة واسعة فتهيأت المقدمات لقيام صراع عثماني صفوي طويل، امتد طول القرن السادس عشر ولم يستكين إلا بسقوط بغداد في يد السلطان مراد الرابع عام 1638 وقيام معاهدة صلح بين الطرفين، وبعد هذا التاريخ اتجه الوضع بين الدُوّلتين إلى السلم والاستكانة، ليس بسبب صفاء النيات بل نتيجة العجز والوهن اللذين بدأ في جسد الدُوّلتين، ويَعتبر بعض المؤرخين أنّ هذا الصراع الذي اتخذ عنواناً دينياً_ مذهبياً، بهدف السيطرة على العالم الإسلاميّ وتحديد هويته كان كابحاً لمزيد من التمدد العثماني في أوروبا.[1]

المطلب الأول: المقومات التاريخيّة

تَتَشابه تُركيا وإيران في الكثير من الخصائص، ومن أبرزها المساحة الجغرافيّة الكبيرة أو الموقع الجغرافي الاستراتيجي لكليهما الذي يطل على عوالم مختلفة، كذلك تَتَشابه الطبيعة التعدديّة المذهبيّة والعرقيّة للمجتمعين فضلاً عن التحديات الكثيرة التي تواجههما.

وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى التطوَّر التاريخي للعلاقات التُركيّة الإيرانيّة منذ القرن السادس عشر حتى ما بعد نهايّة الحرب الباردة, وذلك من خلال الفروع الآتيّة:

الفرع الأول: التطوَّر التاريخي للعلاقات التُركيّة الإيرانيّة من القرن السادس عشر

إنّ البلدين خاضا حروباً قاسيّة خلال الفترة العثمانيّة– الصفويّة ولا سيما في القرن السادس عشر، فإنَّها العلاقات الثنائيّة كانت الأكثر استقرار منذ ترسيم الحدود بينهما في اتفاقيّة قصر شيرين في 17/إيار/1638 والتي عدلت باتفاق الطرفين مرة جديدة لدواع أمنية في ثلاثينيات القرن العشرين, مما يجعلها الحدود الأقدم بين البلدين في المنطقة وعلى الرغم من اختلاف التوجهاَت السِّياسيّة أو "توازن الرعب" الذي أتاح قيام غير صدامية، بينهما بل إنّ البلدين وقعا العديد من اتفاقيات التعاون والصداقة وعدم الاعتداء في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين وكانا طرفين من ثلاثة (تُركيا، إيران، باكستان) في إنشاء منظمة التعاون الاقتصاديّة (ايكو) في العام 1985، ونجحت تُركيا في البقاء على مسافة كبيرة من الحياد بين طهران وبغداد أثناء الحرب العراقيّة_ الإيرانيّة، بل متنفساً تجارياً استفادت منه تُركيا إلى أقصى حد.[2]

لذلك تُشكل تُركيا الاتصال الأوروبي لمنطقة الشرق الأوسط، وتُشكل إيران الاتصال الآسيوي وكانت إيران الشاه وتُركيا الجنرالات قد انطوتا تحت المظلة الغربيّة لتُشكلاً موقعاً متقدماً في مواجهة السوفيت، إلا أن قيام الثورة في إيران عام 1979، وحدوث الانقلاب العسكري في تُركيا عام 1980، أديا إلى تغيير استراتيجي في علاقة الدُوّلتين، ونتج عن هذا توثيق علاقة تُركيا مع الولايات المتحدة أكثر من قبل، وانتهجت إيران سياسيّة عدائيّة تجاهها عدا عن نظرتها الأيديولوجيّة

---

[1]() خواجه، محمد (2005) المثلث العربي الإيراني التركي, مجلة شؤون الشرق الأوسط, العدد 119–120, , ص: 91.

[2]() نور الدين, الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية, مرجع سابق, ص: 51.

المختلفة للعالم، نظام ديني إسلامي معاد للغرب، مقابل نظام علماني عضو في حلف الأطلسي، وكانت المؤسسة الحاكمة في تُركيا تتهم طهران بالتدخل في شؤونها من خلال دعم الإسلاميّين، وعلى رغم الاختلاف الجوهري بين الطبعتين الإيرانيّة_ والتُركيّة للإسلام، وكذلك تبادل الاتهامات حول تقديم الدعم الخفي لحزب العمل الكردستاني، إن المخاوف التُركيّة لم تمنع العلاقة الاقتصاديّة من الازدهار في مرحلة الثمانينات خلال حرب العراق_ الإيرانيّة، حيثُ أدتتُركيا دور الشريك الاقتصادي لكلاً الطرفين، وإن أمنت ممر تموين خلفيا ساهم في تخفيف حالة الحصار المضروب على إيران التي أبدت مرونة في علاقتها مع تُركيا، كي تضمن الهدوء على حدودها الغربيّة الطويلة، وبعد ذلك عادتالعلاقات بينهما إلى البرود بعد انتهاء الحرب واقتصرت في شكل أساس على استيراد الطاقة من إيران.[1]

وفي بدايّة الأمر ظهر خلف سعد آباد وبغداد ومن بعده منظمة الميثاق المركزيّة cento كمحاولات للتعاون الإقليمي المدعوم من طرف الغرب بشكل كبير، وكانت تلك المحاولات ترمي في الأساس إلى وقوف البلدين في جهة التهديد الروسي، أما منظمة التعاون الإقليمي للتنميّة regional cooperation and development التي تم إنشاؤها في عام 1964م فقد كانت تلعب دورها في مجال التعاون الاقتصادي أكثر من غيره. [2]

بعد فشل حلف بغداد، تأسس في يوليو لعام 1964م التعاون الإقليمي للتنميّة (Regional Cooperation and Development) بهدف إقامة مشروعات اقتصاديّة مشتركة بين تُركيا وإيران وباكستان وتغيرت الأوزان النسبيّة في منطقة الشرق الأوسط من جديد بعد انتصار الثورة الإيرانيّة في عام 1979م على ذلك التصادم فقد عادتالعلاقات الإيرانيّة التُركيّة إلى سابق عهدها مفتور وتصارع ، وجاء الانقلاب العسكريّ في تُركيا (بكنعان إفرين) رئيساً للجمهوريّة التُركيّة في العام 1980م ليزيد من حدة الاستقطاب في العلاقات الثنائيّة بين البلدين الجارين.[3]

وكان الأداء التُركي الحكيم الأخير في ظل إدارة سليمان ديميريل التي حلت محل حكومة أجاويد, إذ كان ديميريل قد شجب احتلال سفارة الولايات المتحدة من الطلبة الإيرانيين في تشرين أول من العام 1979م، لكنه رفض محاولات الولايات المتحدة إقناع حليفاتها، بمن في ذلك تُركيا، لفرض العقوبات الاقتصاديّة على إيران وقَدْ اتخذ القرار التُركي على خلفيّة قرار حظر الأسلحة الأمريكية لأنقرة في عام 1974م، والأهم من ذلك وعد إيران بالتعاون الاقتصادي الواسع، وحين بدأت الحرب مع العراق بعد أقل من سنة، كانت فائدة إيران كبيرة جدا من هذه الثغرة في "طوق العزلة" المنشودة ثم أن الحرب ضمنت عدم ظهور الخلافات الكآمنة بين إيران وتُركيا، وكذلك عن تزايد طبيعة الحرب الخليجيّة بأنّ الدُوّل العربيّة الواقعة على القسم الأعلى من الخليج هي التي ستتأثّر بها تُركيا، وما اتضح أن الحرب لن تنتهي بسرعة، فإنَّها تُركيا باتت ذات أهميّة بالغة كخط تموين لإيران.[4]

والواقع أن طموحات كل من تُركيا وإيران تلاقي تجاوبا ملحوظاً على امتداد هذه الجمهوريّة، فبالرغم من الغليان القومي والأيديولوجي الشديد الذي يميز هذه المنطقة بحثا عن الهويّة الوطنيّة والنموذج السِّياسي الأفضل تتمحور أنظار

[1]() خواجه، المثلث العربي الإيراني التركي, مرجع سابق, ص: 92.

[2]() عبد العاطي, محمد (2010). تركيا بين التحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون, ص: 228.

[3]() مصطفى, العلاقات التركية الإيرانية منذ العام 1990-2008, مرجع سابق, ص: 16.

[4]() مصطفى, العلاقات التركية الإيرانية منذ العام 1990-2008, مرجع سابق, ص: 18.

مختلف الفعاليات السِّياسيّة في هذه الجمهوريات حول قطبين إقليميين هما :تُركيا بوصفها نموذجاً علمانياً وإيران بوصفها نموذجاً إسلامياً، كما تفرض العزلة الجغرافيّة التي تميز آسيا الوسطى والقوقاز تبعيّة قويّة لا يُمكِّن تفاديها تجاه دُوّل الجوار الجنوبيّة، أي تُركيا وإيران، كممرات ضروريّة نحو البحار المفتوحة، الخليج العربي والبحر المتوسط وهي ممرات من شأنَّها التقليص بقوة من الاعتماد الشديد على طريق المواصلات التقليدي عبر روسيا ، وبالتالي تُعتبر سَّياسة فك العزلة وتكثيف التفاعلات مع المحيط ضرورة حيويّة لدعم استقلال هذه الجمهوريات. [1]

يُمكِّن وصف العلاقات التُركيّة الإيرانيّة بإنَّها ليست حميميّة ولا عدائيّة ويعود ذلك إلى الحساسيّة الفائقة التي تحكم بينهما، لأسباب تاريخيّة تتعلق بالنظرة المتبادلة إزاء الصراع–الصفوي وأسباب معاصرة تتعلق بالأيديولوجيّة السِّياسيّة للبلدين والتنافس بينهما على النفوذ في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، إضافةً إلى القضايا الأمنية المشتركة عبر الحدود.

ومنذ قيام الثورة الإسلاميّة في إيران في العام 1979م تعتقد تركيّة العلمانيّة أن إيران الراديكاليّة تُشكل خطراً على نظامها العلماني وترى أن صعود التيار الإسلاميّ في تُركيا –سببه بهذا القدر أو ذاك هو–إيران التي تمارس جهوداً لتصدير الثورة إلى تُركيا، وفي المقابل ترى إيران أن الحكومة التُركيّة هي التي تحارب الإسلام والنشاط الإسلاميّ في تُركيا باسم حمايّة المبادئ العلمانيّة للدُوّلة التُركيّة.[2]

وتُشكل تُركيا الاتصال الأوروبي لمنطقة الشرق الأوسط، وتُشكل إيران الاتصال الآسيوي وكانت إيران الشاه، وتُركيا الجنرالات قد انضوتا تحت المظلة الغربيّة لتُشكلاً موقعاً متقدماً في مواجهة السوفيات، إلا أن قيام الثورة في إيران، وحدوث الانقلاب العسكري في تُركيا في العام 1980م، أديا إلى تغير استراتيجي في العلاقة بين الدُوّلتين، هذا التغير نتج عن توثق تُركيا مع الولايات المتحدة أكثر من قبل، وانتهاج إيران سَّياسة عدائيّة تجاهها، عدا عن نظراتهما الأيديولوجيّة المختلفة للعالم، نظام ديني إسلامي معاد للغرب، مقابل نظام علماني عضو في الحلف الأطلسي.[3]

ولقد ساهم سقوط الاتحاد السوفيتي واستقلال الجمهوريات فيه واستقلال الجمهوريات الإسلاميّة في آسيا الوسطى في رغبة كل من تُركيا وإيران في لعب دور إقليمي فاعل في المنطقة، حيثُ رغبت الأولى في قيام حلف إسلامي آسيوي يمنحها عمقاً استراتيجياً يمتد إلى أبواب أوروبا الشماليّة، وبحاجة إلى الاستثمارات في أراضيهما.[4]

وفي العام 1979م لعب سقوط شاه إيران ونجاح الثورة الإسلاميّة الإيرانيّة دوراً هاماً في التأثير على العلاقات التُركيّة الإيرانيّة، حيثُ اقتضت تلك الفترة أن تبادر تُركيا بتوثيق صلاتها مع العرب خوفا من وصول الشعارات الإسلاميّة للثورة الإيرانيّة إلى داخل المجتمع التُركي، الذي أبدى تجاوبا مع هذه الشعارات.[5]

وبعد تأسيس الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة اعترفت تُركيا بالنظام الجديد بالرغم من أنه كان في المحتمل نشوب صراع بين تُركيا العلمانيّة وجمهوريّة إيران الإسلاميّة، وقَدْ أدى هذا الاعتراف إلى اتساع حجم العلاقات الاقتصاديّة بين

---

[1]() جفال، عمار (2005). التنافس الإيراني _ التركي في آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد 74، ص: 10.

[2]() خورشيد, دلي (1999). تركيا وقضايا السياسة الخارجية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص: 50–51.

[3]() خواجة, المثلث العربي الإيراني التركي, مرجع سابق, ص: 170.

[4]() أسعد, حيدر (200). إيران وتركيا الصراع المستحيل والتفاهم الممنوع، القرار العدد 13–12, ص: 15.

[5]() درويش، هدى، (2002). العلاقات التركية اليهودية واثرها على البلاد العربية، الجزء الثاني، دمشق، دار العلم, ص: 268.

البلدين, وبعد قيام حزب العمال الكردستاني بالعمل المسلح ضدَ تُركيا في العام 1984م، التزمت طهران بمنع أي نشاط كردستاني على أراضيها يهدد أمن تُركيا. [1]

وفي أثناء الحرب اتسع التفاعل الاقتصادي بين تُركيا وإيران اتساعا كبيراً غير أن استعداد إيران للتفاهم مع تُركيا لم يكون محصوراً في المجال الاقتصادي، كطريقة لضمان حيادها، فكانت إيران تدرك أهميّة قضيّة امن الحدود بالنسبة لتُركيا، لا سيما بعد انتفاضة حزب العمال الكردي سنة 1984م. ثم إنَّها ترد أن تكون أقل دعما لتُركيا في هذا الإطار مما كان العراق، وفي تشرين الأول لعام 1984م عقدت أنقرة وبغداد اتفاقيّة شملت بند "المطاردة الساخنة", مما زاد في صعوبة استخدام الأراضي العراقيّة كملاذ لحزب العمال الكردي, وشعر الإيرانيون بالتشنج حيال هذا الاتفاق لأنَّه بدا يشير إلى تعاون متزايد بين تُركيا والعراق, وأرادتطهران أن تستجيب بصورة إيجابيّة حيال المصاعب التي تعاني منها تُركيا.[2]

الفرع الثاني: العلاقة التُركيّة الإيرانيّة بعد انتهاء الحرب الباردة

شهدت بدايّة التسعينيات من القرن الماضي ومع انتهاء الحرب الباردة مرحلة جديدة من مراحل تطوَّر العلاقات التُركيّة الإيرانيّة، حيثُ ساد الفتور وبعض التوتر العلاقة بين البلدين نتيجة لتزايد التنافس الإقليمي بينهما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي, إضافةً إلى اهتمام إيران بالأقليّة الآذريّة في إيران, وتزايد العلاقات التُركيّة الإسرائيليّة والانتقاد الإيراني لهذا التقارب، إضافةً إلى ما بدأ يتكرر على ألسنة الغرب فيما يتعلق بجعل تُركيا المثل الأعلى لدُوّل آسيا الوسطى والقوقاز، مما ساهم في زيادة التوتر والتنافس بين البلدين.[3]

وقَدْ اتضح التوتر في العلاقات بين البلدين من خلال فشل الاتفاقيّة الأمنية الجديدة التي تم توقيعها بين تُركيا وإيران عام 1992 بسبب غياب أجواء الثقة المتبادلة بين البلدين وزيادة شقة الخلاف بينهما حول بعد الملفات الأمنية وخصوصاً فيما يتعلق بحزب العمال التُركي ومنظمة مجاهدي خلق الإيرانيّة، حيثُ تبادل الطرفان الاتهامات حول مساعدة كل طرف للمنظمات العسكريّة المناوئة للطرف الثاني. [4]

والواقع أن الانهيار السريع للاتحاد السوفييتي ونهايّة الحرب الباردة وضع جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز أمام خيارات سياسيّة صعبة تتلخص في كيفيّة بناء نظام سياسي بديل وملائم. وفي هذا السياق أجمعت الآراء في مطلع التسعينيات على أن تُركيا وإيران ستلعبان دوراً رئيسياً في إعادة تشكيل الخريطة السِّياسيّة بالمنطقة. [5]

فقد شهدت السنوات اللاحقة لانهيار الاتحاد السوفييتي، بروز اهتمام كبير على جانبي الحدود الإيرانيّة والتُركيّة مع الاتحاد السوفييتي سابقاً لتطوير الروابط الثقافيّة والمبادلات التجاريّة، وإنشاء المؤسسات المشتركة، وفتح خطوط

---

[1]() مصطفى, العلاقات التركية الإيرانية منذ العام 1990-2008, مرجع سابق, ص: 20.

[2]() الصمادي, فاطمة (2009). تركيا وإيران: مصالح تطوي صفحة الخلاف في ظل طموحات أنقرة العثمانية, صحيفة الحياة, ص: 10.

[3]() أوغور، حق (2009). تركيا وإيران .. البعد عن حافة الصدام، في كتاب: تركيا : تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، ص 228.

[4]() محمود ، محمد صلاح (2009). الاتفاقيات الأنية المعقودة بين إيران وتركيا (دراسة في الأسباب والنتائج) ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر مستقبل علاقات العراق ودول الجوار، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، الوصل، العراق، ص: 69.

[5]() جفال, التنافس الإيراني _ التركي في آسيا الوسطى والقوقاز, مرجع سابق, ص: 18

المواصلات العابرة للقوميّة، مما سمح لإيران وتُركيا بتقويّة نفوذهما في الجمهوريات السوفييتيّة السابقة، وبدأت الدُوّلتان بالسعي لترقيّة هذه العلاقات الثنائيّة غلى مستوى إقامة منظمات تعاون إقليمي، تقوم فيها الدُوّلتان بدور محوري.[1]

ومن هنا كان الاتجاه نحو آسيا الوسطى ميزة واضحة للسَّياسة التُركيّة الإقليميّة في النصف الأول من التسعينيات، فالدُوّلة التُركيّة نظرت إلى تلك المنطقة على إنَّها الأداة الممتازة لإعادة إنتاج الأفكار القوميّة التُركيّة، والبوابة الرئيسيّة لولوج عوالم المنعة الإقليميّة، بالعائدات الهائلة التي تتوقعها لهذه المنطقة من نفط وغاز. وبالمقابل ترتبط إيران بعلاقات تاريخيّة مع تلك المناطق، إذ فقدت إيران في حروبها مع روسيا القيصريّة أراضي شاسعة في القوقاز وآسيا الوسطى.[2]

وكان الجانبان التُركي والإيراني قد توصلا في أيلول 1993 إلى توقيع اتفاق أمني جديد في العاصمة التُركيّة وسط أجواء سادها التوتر وتوجيه الاتهامات من الجانب التُركي تجاه إيران حول تورط الأخيرة في أعمال اغتيالات لبعض الشخصيات العلمانيّة في تُركيا. وسعت تُركيا إلى خلق تقارب أمني بسبب استمرار الخلافات بين الدُوّلتين وتأثيرها السلبي على نتائج الاتفاقات السابقة من جهة وحاجة تُركيا بشكل كبير إلى عقد مثل هذه الاتفاقيات الأمنية لمواجهة الخطر المتصاعد لحزب العمال الكردستاني التُركي من جهة أخرى، من خلال تكرار زيارات رؤساء وزراء تُركيا إلى إيران خلال عامي 1994و1996 للحصول على ضمانات إيرانيّة بعدم السماح لعناصر حزب العمال باتخاذ الأراضي الإيرانيّة منطلقا لشن هجماته على تُركيا، إلا أنّ هذه الزيارات لم تسفر عن نتائج إيجابيّة. [3]

وكان عام 1995 قد شهد محاولات بين البلدين الثقافي والديني، حيثُ تم توقيع اتفاقيّة للتعاون الثقافي، تضمنت الاتفاق على مهرجانات السينما، وتبادل المطبوعات، تبادل البرامج التعليميّة للغات الفارسيّة والتُركيّة، والتعاون في المجال السياحي، وحتى التبادل في الفرق الفنيّة والموسيقيّة. كم ارتفع حجم التبادل التجاري السنوي بين البلدين. [4]

ورغم أنّ البلدان وقعا عام 1996 اتفاقيّة لتصدير الغاز الإيراني إلى تُركيا بقيمة 23 مليار دُوّلار، وهي الصفقة الأضخم في تاريخ العلاقات الاقتصاديّة بين البلدين الجارين، يمتد بمقتضاها خط أنابيب نقل الغاز من مدينة تبريز الإيرانيّة وحتى مدينة أرضروم لمد تُركيا بالغاز لمدة ثلاثين سنة.[5]

إلا أنّ كل ما سبق لم يؤدي إلى أي تطوَّر في العلاقات خصوصاً بعد الإطاحة بنجم الدين أربكان من رئاسة الوزراء في تُركيا، وبعد أن أضحى واضحاً عمق التصادم والاختلاف في منظومة القيم لكل من النظام السِّياسي في إيران وتُركيا، وكذلك حدود الادوار الإقليميّة المتاحة لكل منهما.

وجاء التحالف الاستراتيجي بين تُركيا وإسرائيل في النصف الثاني من التسعينيات متناغما إلى حد كبير و "مصالح" الدُوّلة التُركيّة كما تراها المؤسسة العسكريّة التي تحرك خيوط سياستها، بحيثُ هذا التحالف بمنزلة توزيع جديد لأثقال النسبيّة في الشرق الأوسط لغير إيران. فأصبح هذا التحالف بهذا المنطق تهديداً مباشرا للمصالح الإيرانيّة وإحدى

---

[1] () جفال, التنافس الإيراني _ التركي في آسيا الوسطى والقوقاز, المرجع السابق, ص: 19.

([2]) Malik, Hafeez., (1996), Central Asia : its strategic and future prospects, New York : St. Martin's Press, p 18-19.

[3] () محمود, الاتفاقيات الأنية المعقودة بين إيران وتركيا, مرجع سابق, ص: 70.

([4]) Efegil, Ertan and Stone , Leonard A., (2003), Iran And Turkey In Central Asia : Opportunities For Rapprochement In The Post Cold Era Era, Journal Of Third World Studies, Vo1.XX. No.1, p57-58.

([5])Rubin , Barry M., (2001), Turkey in world politics : an emerging multiregional power, p8.

ركائز النقاط الخلافيّة بين البلدين، و"تيرمومتر" لقياس حرارة العلاقات الإيرانيّة- التُركيّة، التي تنخفض حرارتها بتفعيل التحالف مع إسرائيل، وترتفع قليلا بتجميده. [1]

ومما زاد من تعكير صفو العلاقات التُركيّة الإيرانيّة أن المجموعات البيروقراطيّة التي دخلت في معركة ضدَ الحكومة الائتلافيّة التي تُشكلت عام 1996 بزعامة حزب الرفاه ادعت أن هذا الحزب يعمل على إنشاء نظام في تُركيا يحكم بالشريعة متعاوناً في ذلك مع إيران، هذا إضافةً إلى أن تلك المجموعات أدعت أيضاً أن إيران قد زأدتمن دعمها لحزب العمال الكردستاني, وقَدْ اعتبرت ليلة القدس التي شارك فيها السفير الإيراني في أنقرة محمد رضا باقري عام 1997 أحد الأسباب التي أدتإلى اندلا ع أحداث 28 فبراير /شباط التي أطلق عليها فيما بعد اسم انقلاب ما بعد الحداثة. [2]

وبعد فترة من انقطاع العلاقات الدبلوماسيّة بين البلدين خلال عامي 1998-1997 تم استئناف العلاقات بينهما في أواخر عام 1998، حيثُ توصلت الدُوّلتان إلى عقد مذكرتي تفاهم وبروتوكول تعاون أمني خاص بعدم السماح لمنظمة مجاهدي "خلق" الإيرانيّة المعارضة وحزب العمال الكردستاني من استخدام أراضي اي من الدُوّلتين ضدَ الأخرى، ثم تلاه في عام 1999 توقيع اتفاق أمني آخر يهدف إلى تنسيق العمليات العسكريّة التُركيّة الإيرانيّة ضدَ التنظيمين المذكورين، إلا ان هذا الاتفاق لم يحقق هو الآخر نتائج ملموسة في الواقع الفعلي على الأرض بسبب غياب أجواء الثقة بين الطرفين[3]

وفي ظل هذه الظروف، ومن أجل العمل على توطيد العلاقات بين الجانبين قام وزير خارجيّة إيران كمال خارازي في 18 يناير من العام 2000 بزيارة رسميّة إلى تُركيا لمناقشة العديد من القضايا الخلافيّة بين الجانبين ولإعادة أجواء الثقة المتبادلة بين الجانبين, وفي نفس العام التقى مسؤولون إيرانيون وأتراك في أنقرة لمناقشة القضايا الأمنية, وقَدْ اتفق الجانبأنّ على مواصلة جهودهما وتعاونهما في مواجهة المنظمات الارهابيّة، وتم توقيع مذكرة تفاهم بهذا الخصوص، إضافةً تعزيز العلاقات الدبلوماسيّة والتأكيد على التعاون في المجال التجاري وخصوصاً فيما يتعلق بتصدير الغاز الطبيعي الإيراني إلى تُركيا. [4]

وقَدْ أكد وزير الخارجيّة التُركي بولند أجاويد بعد هذه الاجتماعاًت الثنائيّة أن إيران ستتوقف عن تقديم أي دعم حزب العمال الكردستاني وحزب الله التُركي اللذان تُعتبرهما تُركيا من المنظمات الإرهابيّة، كما أن إيران ستتخلى عن جهودها في تصدير الثورة على الشيعة الأتراك "يبلغ عدد الشيعة في تُركيا كما تقول بعض المصادر الشيعيّة التُركيّة قرابة ثلاث مليون نسمة، وهم في معظمهم من الأصول الأذريّة، مهم يعانون من الإهمال الشديد، كما أنهم ممنوعون من ممارسة طقوسهم الخاصة كما يشير صلاح الدين آق غوندوز زعيم الطائفة الشيعيّة في تُركيا. [5] كما أشاد أجاويد بالجهود الإصلاحيّة لحكومة خاتمي في إيران. [6]

---

[1](1) كرامر، هانيتس(2001). تركيا المتغيرة.. تبحث عن ثوب جديد، ترجمة فاضل جنكر، مكتبة العبيكان، الرياض ، ص273.

(2) أوغور، تركيا وإيران .. البعد عن حافة الصدام, مرجع سابق, ص: 220.

[3](3) محمود, الاتفاقيات الأنية المعقودة بين إيران وتركيا, مرجع سابق, ص: 21.

(4)Efegil, Ertan and Stone, P: 61.

(5) نور الدين, الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية, مرجع سابق, ص: 636

(6)Efegil, Ertan and Stone, P: 62.

وفي 18 سبتمبر من العام 2000 عقد وزير الخارجيّة التُركي إسماعيل كيم ووزير الخارجيّة الإيراني كمال خارازي اجتماعاً ثنائياً على هامش اجتماع الجمعيّة العامة للأمم المتحدة في نيويورك، حيثُ اتفقا على تعزيز سبل التعاون بين البلدين سواء على الصعيد الإقليمي أو الدُوّلي.[1]

وبشكل عام يُمكِّن القول أن هنالك مجموعة من التغيرات التي شهدت عقد التسعينيات والتي أسهمت في إعادة تكييف هيكليّة الخطاب السِّياسي للبلدين، إزاء تلك التغيرات، إضافةً للعلاقة الثنائيّة بينهما، مما شكل إمكانيّة الوصول إلى نتائج لاحقة على مستوى هذه العلاقات، ومن هذه التغيرات:[2]

1. الانهيارات المتتابعة للنظم الشيوعيّة وحلف وارسو وعلى الحدود الغربيّة والشماليّة الشرقيّة لتُركيا.
2. التوصل إلى تفاهم سياسي مع إيران تجاه الأقليّة التُركيّة يضمن حقوق هذه الأقليّة، وذلك بعد الوصول النظام الجديد إليها.
3. التحول الدراماتيكي في وظيفة جدار الصد التُركي للاتحاد السوفييتي في الثمانينيات، وزوال مخاطر الحرب الباردة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

وقَدْ عملت تُركيا على بلورة صياغات جديدة تمثلت بالآتي:[3]

1. الاستفادة من مخرجات الانهيار الشيوعي للامتداد نحو الجمهوريات بدعاوى التماثل العرقي مع بعضهما، واللغوي مع بعضهما الآخر، والدعوة للتعاون الاقتصادي والفني بهدف توسيع الرقعة الإقليميّة للنفوذ.
2. ارتبط ما سبق بالتحول من وظيفة جدار الصد مقابل الشيوعيّة إلى وظيفة قناة المرور للغرب وإسرائيل باتجاه تلك الجمهوريات السابقة، ومن ثم تحقيق هوامش منفعة ذاتيّة من خلال ذلك.
3. وعلى مستوى الجنوب اتخاذ موقف متشدد تجاه العراق، وبشكل خاص غلق أنبوب النفط، وتنفيذ التزامات عسكريّة في قواعدها العسكريّة لصالح قوات التحالف التي هي جزء منه.

وقَدْ كشف الموقف الأول عن طبيعة التنافس بين الدُوّلتين تجاه الجمهوريات المستقلة والإسلاميّة منها بالذات وفقاً لمعايير مختلفة بين الجانبين، فالانجذاب الإيراني لهذه الجمهوريات ارتبط بما سمي "الأصوليّة الدينيّة" الذي قابله انجذاب تركي ارتبط بما سمي " الأصول العرقيّة والثقافيّة" رغم أن البلدين يشتركان في تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) التي تضم باكستان والعديد الجمهوريات المستقلة. إلا أن ذلك لم يقف حائلا وراء سعي تُركيا لإنشاء منظمة تعاون دُوّل البحر الاسود، كما لم تتأخر إيران في سعيها إلى إنشاء منظمة تعاون دُوّل بحر قزوين وهي التنظيمات التي ارتبطت بعدد من الجمهوريات المستقلة.[4]

([1])Efegil, Ertan and Stone, P: 62-63.

([2])(7) النعيمي، عبد الجبار (2003). تركيا وإيران : صراع أم تعاون: رؤية تحليلية مستقبلية، مجلة دراسات شرق أوسطية، مجلد 7، عدد23، ص 21-20.

([3])(8) خليل، إبراهيم (1992). إيران وتركيا: دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، دار الكتب ، الموصل, ص: 81 وانظر مصطفى، عبد الجبار (1994). التنافس التركي والآفاق المستقبلية للعلاقات مع الجمهوريات السوفيتية المستقلة، مجلة دراسات تركية، العدد 5 ، مركز الدراسات التركية , ص: 263.

([4])() النعيمي, تركيا وإيران: صراع أم تعاون, مرجع سابق, ص: 24.

أما فيما يتعلق بالموقف تجاه العراق فقد كُشف عن تداخل بوسائل متقاربة لتحقيق أهداف إيرانيّة أو تركيّة متقاربة أيضاً, فدعاوى الوصايّة الإيرانيّة على شيعة العراق، قابلتها دعاوى الوصايّة التُركيّة على تركمان العراق كما أن الجانبين كانا معنيان بالمشاركة في الحرب على العراق عام 1991 بصيغ مختلفة, فتُركيا من خلال طموحاتها الإقليميّة التاريخيّة بولايّة الموصل، وعضويتها في حلف الناتو، وإيران من خلال منهج جديد لتصدير الثورة بتوظيف المتغيرات الإقليميّة والدفع باتجاه تأزم الأوضاع من مرحلة ما بعد الحرب لتحقيق ذلك.[1]

أما فيما يتعلق بتوجهات كل من تُركيا وإيران تجاه الخليج، فيلاحظ أن هذه التوجهات خلال فترة التسعينيات قد كشف أيضاً عن تداخل بوسائل مختلفة لتحقيق أهداف متقاربة، فإيران تعمل على تسويق وضعها الجيوبولتيكي باعتبارها دُوّلة خليجيّة معنيّة بأمن ومستقبل الخليج، وقَد علمت على تطوير مداخلاتها الذاتيّة أو من خلال التحالف الغربي للامتداد إلى الجانب العسكري، إضافةً إلى الطابع الاقتصادي والتجاري.[2]

أما بالنسبة للعلاقات الثنائيّة بين تُركيا وإيران خلال التسعينيات، فمن الملاحظ أن حدود التداخل بينهما لم يمنع من تطوَّر أسس العلاقات التجاريّة والاقتصاديّة بين البلدين، وإذا كان التداخل قد شمل المنطقة الشماليّة من العراق وتوظيف الفراغ الأمني لمصالحهما، فإنَّه لم يؤثر بأي صيغة على توقيع اتفاقيات تجاريّة جديدة بينهما.[3]

الفصل الثاني

البيئة الإقليميّة للعلاقات التُركيّة الإيرانيّة

المبحث الأول

الأحداث المؤثرة في السَّياسة الخارجيّة لتُركيا والجمهوريّة الإيرانيّة

ترتبط أغلب دُوّل العالم المتجاورة فيما بينها بعلاقات انسانيّة واجتماعيّة مشتركة وروابط تاريخيّة وحضاريّة ومصالح اقتصاديّة واستثماريّة عميقة, إلا دُوّل منطقة الشرق الأوسط وخاصة جيران العرب, ينتابها التباين والسمة السائدة في علاقاتهم بالدُوّل العربيّة سمة التباعد بدلاً من التقارب والعداء بدلاً من حسن الجوار, حتى أصبحت القاعدة الحاكمة للعلاقات مع دُوّل الجوار العربي هي الصراع وليس التعاون والتعايش السلمي, وفي المجمل فإنَّ العلاقات باتت مؤسسةً على الشك والحذر والتوتر, وتغليب التناقضات والخلافات اذ تحولت دُوّل الجوار الجغرافي من رصيد انساني وحضاري محتمل إلى مصدر تهديد استراتيجي مستديم للمنطقة العربيّة, وبات التعامل مع الوقائع التي تشير إلى أن عوامل التقارب كثيرة لكن التباعد أكثر وهي التي تتحكم في العلاقات بين الدُوّل العربيّة ودُوّل الجوار الجغرافي خاصة تُركيا وإيران, إذ أن العلاقات الوديّة والتعاونيّة قائمة بيد أن التوترات والأزمات هي الأكثر وضوحاً وهي السمة البارزة والمميزة فعوامل التوتر تشمل وجود قوميات عرقيّة متصادمة خاضت في معارك تاريخيّة حاضرة في الذاكرة الشعبيّة الجماعيّة ومذاهب متحفزة

---

[1] () فودة، محمد رضا (1994). نظام عربي أم نظام شرق أوسطي، مجلة الباحث العربي، العدد 35، ص:91.

[2] () النعيمي, تركيا وإيران : صراع أم تعاون, مرجع سابق, ص: 25.

[3] () النعيمي, تركيا وإيران : صراع أم تعاون, مرجع سابق, ص: 26.

ومتشككة في مصداقيّة بعضها البعض ومشكلاًت حدوديّة لم تحسم وخلافات مائيّة متصاعدة وطموحات توسعيّة ونزاعات تدخليه واختلاف في موازين القوى وتباين في المصالح والعلاقات السِّياسيّة التي لا يُمكِّن التوفيق بينها.[1]

شهدت السنوات الأخيرة تزايد ظهور الدور التُركي والاهتمام به في غالبيّة القضايا المحوريّة في الشرق الأوسط, لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنميّة للحكم في 2002 وإعلانه تدشين سَّياسة تركيّة جديدة تجاه المنطقة, قوامها تأكيد حضور تُركيا ومكانتها كقوة مركزيّة للاستقرار وطرف فاعل في معالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة, إلا أن هذه السَّياسة ما لبثت أن واجهت تحديات جمة في أثّر اندلا ع أولى شرارات الربيع العربي, التي ما لبثت أن استشرت في المنطقة العربيّة، الأمر الذي أخل بالتوازنات القائمة، ومازالت فصول الربيع العربي تتوإلى وتتسارع مهددة السِّياسات والتوازنات الإقليميّة برمتها والتي من أبرزها الدور التُركي.[2]

في عام 2011م تُشكلت الأزمة السوريّة وشكلت معها نقاط اشتباك نظم إقليميّة وشكلت، مدخلاً لإعادة رسم تحالفات المنطقة وسرعان ما تحولت هذه الأزمة إلى صراعات إقليميّة، وجاءت الأزمة السوريّة لتحمل في جوانب منها: أزمة بين إيران وتُركيا على أرضيّة التنافس الإقليمي في المنطقة ولا سيما أن كل منهما تُعتبران من أعمدة التوازن في المنطقة، وأن اختلاف مواقف البلدين تجاه أحداث المنطقة جعلت منهما محددين لبعضهما سلباً وإيجاباً، نظراً إلى أنهما على خط تماس مباشر في هذه الأحداث، وانخرطت كل من إيران وتُركيا في تنافس استقطابي لتوظيف بمجربات احداث المنطقة ليس فقط بتحكم كل منهما في الأحداث وإنما باستحضار أهم السِّياسات الخارجيّة لهما والتابعة لأطراف دُوّليّة فاعلة والتي أثّرت في كثير من قرارات البلدين وبالذات في الأزمة السوريّة.[3]

المطلب الأول: التنافس الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط

كان لغز الولايات المتحدة للعراق عام 2003م وتدخل إدارة بوش الابن في الدُوّل العربيّة ونظرته في أن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في العراق سيؤدي إلى رضوخ باقي دُوّل المنطقة، وهذا ما حدث بالفعل بعد احتلال العراق، متجاهلة كل الاعتبارات التي سمحت لإيران أخذ زمام المبادرات في المنطقة، خاصة بعد التغيرات التي حصلت في بنيّة النظام العربي أعقاب ما سمي بثورة الربيع العربي التي أدخلت المنطقة في نفق يعتمد على مخرجات التفاعلات الداخليّة والإقليميّة والدُوّليّة، للخروج منه وأصبحت التدخلات الإيرانيّة سمة غالبة بالمنطقة، عززت هيمنتها الإقليميّة في ظل وعود أمريكا وتهديداتها الائمة لردع ذلك الدور. غير أن الانسحاب الأمريكي من العراق في عام 2011م كان من مصلحة إيران في الدرجة الأولى والذي سمح لإيران ببلورة دورها في العراق والإمساك بمقاليد الحكم هناك.[4]

---

[1] () عبدالله ، عبدالخالق(2010). رابطة دول الجوار العربي : فكرة سابقة لأوانها، دورية شؤون عربية ، العدد (142)، الامانة العامة لجامعة الدول العربية.

[2] () بني خالد, عماد(2018). العلاقات الإيرانية التركية وأثرها على التوازنات الإقليمية 2002-2017, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة آل البيت, الأردن, ص: 89.

[3] () الأسطل, عبد الكريم (2014). السياسة الخارجية للقوى الإقليمية تجاه الثورة السورية: تركيا وإيران, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الأقصى, فلسطين, ص: 166.

[4] () ابداح, أماني(2015). التقارب الأمريكي الإيراني وأثره على الشرق الأوسط 1991-2015, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة آل البيت, الأردن, ص: 75-76.

في عام 2011م تُشكلت الأزمة السوريّة وشكلت معها نقاط اشتباك نظم إقليميّة وشكلت، مدخلاً لإعادة رسم تحالفات المنطقة وسرعان ما تحولت هذه الأزمة إلى صراعات إقليميّة، وجاءت الأزمة السوريّة لتحمل في جوانب منها: أزمة إيران وتُركيا على أرضيّة التنافس الإقليمي في المنطقة ولا سيما أن كل منهما تُعتبران من أعمدة التوازن في المنطقة، وأن اختلاف مواقف البلدين تجاه أحداث المنطقة جعلت منهما محددين لبعضهما سلباً وإيجاباً، نظراً إلى أنهما على خط تماس مباشر في هذه الأحداث، وانخرطت كل من إيران وتُركيا في تنافس استقطابي لتوظيف سوريا في المشروع الإقليمي لكل منهما، وتجدر الإشارة إلى أن كلاً البلدين كان لها التأثير بمجريات احداث المنطقة ليس فقط بتحكم كل منهما في الأحداث وإنما باستحضار أهم السِّياسات الخارجيّة لهما والتابعة لأطراف دُوّليّة فاعلة والتي في كثير من قرارات البلدين وبالذات في الأزمة السوريّة.[1]

بعد العام 2011م وأحداث الربيع العربي انعكست حالة شديدة من اختلال المصالح للقوى الإقليميّة وأدى التغيير الحاصل لإعادة تعريف الأدوار الإقليميّة في المنطقة وإعادة ترتيب الإقليم وفقاً لذلك، ونقطة البدايّة في رصد حالة التوازن الإقليمي بين القوى الموجودة وعززت إيران دورها الإقليمي كما سعت تُركيا لتمدد رقعة هذا النفوذ كردياً عن طريق مشاريع اقتصاديّة في كردستان العراق، وتوغل القوات التُركيّة في الأراضي العراقيّة، وفي خضم هذه الأجواء يظهر تنافس واضح بين تلك القوى على النفوذ في المنطقة ويظهر واضحاً بأنّ القوى الإقليميّة (إيران- تُركيا) فقد دخلت في حالة تنافس على النفوذ في المنطقة.[2]

شخصت الثورة السوريّة واقعاً معقداً في الإقليم في التنافس الحيوي لمصالحها المباشرة، وتسعى كل من إيران وتُركيا إلى بسط نفوذها في المنطقة كشكل من التنافس إزاء التحولات التي تمر بها المنطقة خاصة الجوار العربي، فمفهوم التنافس لم يؤد إلى قطيعة أو نزاع بين البلدين فهناك الكثير من القضايا ذات المصير التي تجمع البلدين، كالمشكلات الأمنية واتسمت العلاقة الإيرانيّة التُركيّة بالتنافس والبحث الدائم عن دور إقليمي.[3]

وعلى الرغم من العلاقات التي تجمع كل من إيران وتُركيا على نحو كبير, إلا أن العلاقات بين البلدين مرت بتحولات مفاجئة والانتقال السريع إلى التماس المباشر, وظهور التصدعات بينهما, وزيادة الشكوك في ضوء طموحات كل منهما, إلا أن تصبح قاعدة اقليميّة في المنطقة.[4]

تعد إيران قوة إقليميّة رئيسة في المنطقة بفضل ما تمتلكه من مقومات وقَدْرات سياسيّة واقتصاديّة وعسكريّة، لذا نجحت إيران في ممارسة أدوار متباينة في صياغة الترتيبات الإقليميّة وقَدْ برز الدور الإيراني خاصة مع سقوط النظام العراقي، الذي كان يمثل محوراً استراتيجياً في النظام الإقليمي ويشكل عائقا أمام صعود قوى إقليميّة غير عربيّة، ومن ذلك الوقت

([1]) الأسطل, السياسة الخارجية للقوى الإقليمية تجاه الثورة السورية, مرجع سابق, ص: 165-166, ص: 175.

([2]) مبيضين, رشا(2015). التنافس بين القوى الإقليمية على النفوذ في المنطقة العربية, اطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة العلوم الاسلامية العالمية, الأردن, ص: 40, ص: 149.

([3]) طباخ, إبراهيم(2017). التحولات الجيوستراتجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط 2003-2016, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة اليرموك, الأردن, ص: 154.

([4]) كمين, فؤاد(2015). توجهات تركيا وإيران في الشرق الأوسط: سياسات ومصالح 1991-2015, مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية.

سعت إيران إلى امتلاك دور ريادي في العالم الإسلاميّ والنظام الإقليمي في المنطقة تتركز جهوده صياغة هذا النظام وجعله أكثر انسجاماً مع مصالحها، وهذا الهدف يعني ضمنيا تضاؤل دور الولايات المتحدة والدُوّل الغربيّة التان تعتبرهما إيران منافسين يمتلكان رؤيّة إقليميّة مختلفة، وفي الوقت ذاته عادت تُركيا وبقوة إلى معدلات الشرق الأوسط عبر سَّياسة إقليميّة متوازنة وصاعدة وضعت بلادها في بؤرة الأحداث، وترى الرؤيّة الجديدة بأنّ تُركيا تمتلك جميع المقومات بما يؤهلها إلى لعب دور إقليمي تحقيقا لمصالحها.[1]

المطلب الثاني: القضايا المشتركة فيما بين البلدين

شهدت العلاقات الإيرانيّة التُركيّة العديد من النزاعات والخلافات، ومع الكثير من الضربات والانتكاسات التي شهدتها العلاقات بين البلدين, فقد تجنبتا منذ أكثر من قرن من الزمن الدخول في مواجهة عسكريّة جديدة، ورجحتا اعتماد سَّياسة الترغيب والترهيب في علاقتهما والتي نجحتا عن طريقها في حل العديد من الأزمات والمشاكل في مسار حمايّة المصالح، واعتماد أسلوب الاعتدال والتوازن في علاقتهما، ومع نجاح البلدين في تحييد المشكلات, إلا أن هذا لا يعني عدم وجود بعض الملفات المتأزمة في العلاقات الإيرانيّة التُركيّة، والتي أشار إليها الباحث في الفصول السابقة من الدِّراسة كمصالح الدُوّلتين المتضاربة في القوقاز وأسيا الوسطى والتقارب الإيراني – الروسي في (قزوين) وموقف إيران من الحرب في (جورجيا) والانتشار والتمركز التُركي في الشرق الأوسط والعلاقات التُركيّة الخليجيّة وبرنامج إيران النووي, فضلاً عن مصالح المتضاربة في سوريا والعراق، وقَدْ اتسمت العلاقات بين البلدين بالتنافس، ومن أجل بلورة رؤيّة استشرافيّة حول مسار العلاقات بين البلدين، يجب البحث في مظاهر الاقتراب والتباعد التي تجمع العلاقات الإيرانيّة التُركيّة.[2]

بناء على ما تقدم يتنأول الباحث في هذا المطلب من خلال الفروع الأتيّة:

الفرع الأول : المصالح المشتركة

انطلاقاً من تتبع العلاقات التي تجمع البلدين يُمكِّن تحديد أهم العوامل الفاعلة في العلاقة الإيرانيّة التُركيّة، ومن عوامل التقارب التي تجمع البلدين التجارب السابقة، إذ تحظى العلاقات الثنائيّة برصيد مهم من التعاون والتنسيق السِّياسي والاقتصادي بدءا بميثاق (سعد أباد) عام 1937م ومن ثم حلف بغداد عام 1958م وحلف المعاهدة المركزيّة عام 1964م ومنظمة التعاون الاقتصادي عام 1985م، وأخيرا توسيع هذه المنظمة عام 1992م، لتشمل كل من أفغانستان وطاجيكستان وكازخستان وتركماستان وأذربيجان ويمثل الموقع الجيوبلوتيكي للبلدين أهميّة كبيرة، إذ تشترك الجارتان بحدود بحوالي 500 كم، وإلى جانب الحدود المشتركة فإنَّها الجارتين يجمعها قواسم مشتركة، وتُشكل المسارات الثقافيّة والتاريخيّة المتقاربة لشعوب المنطقة أرضيّة مناسبة في انصهار هذه الشعوب وثقافتها في بوتقة واحدة. [3]

وتتشارك إيران وتُركيا في العديد من القضايا التي تُشكل تحدياً، وربما تهديداً لسيادة ووحدة البلدين، وأولهما القضيّة الكرديّة، حيثُ يوجد أكثر من 12 مليون كردي، وفي إيران أكثر من 7 ملايين كردي ومع أن المشكلة في إيران

---

[1]() الخالدي, التحولات الجيوستراتجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط, مرجع سابق, ص: 63.

[2]() الناصر, العلاقات التركية الإيرانية 1979–2010, مرجع سابق, ص: 52–53.

[3]() الناصر, العلاقات التركية الإيرانية 1979–2010, مرجع سابق, ص: 53–54.

أقل منها في تُركيا إلا أن النزعة الاستقلاليّة لأكراد المنطقة وانطلاقاً مما تحقق في العراق، ويعزز من تلك النزعة هوا ما شكل حافزا للتعاون بين دُوّل المنطقة، ولا سيما إيران وتُركيا من أجل تطويق النزعات الانفصاليّة وهذا التحدي شكل أهم عوامل التقارب بين البلدين بمعزل عن النظام السِّياسي لكلاً البلدين، ويعد تنامي النزعة المذهبيّة في المنطقة خصوصاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ودور واشنطن في إيقاظ هذه النزعة، والذي ترجمته المذابح في العراق وأفغانستان وباكستان وتوترات لبنان، ونظراً للطبيعة التعدديّة المذهبيّة في إيران وتُركيا فإنَّاهما يخشيان سريان العدوى المذهبيّة إلى داخلهما، لذا يسعى كل منهما إلى مواجهة تلك النزعة وإبقاء العلاقات بينهما وهي أهم عوامل إخماد تلك النزعة، وأفضى أيضاً الاحتلال الأمريكي للعراق إلى نشوء واقع جديد من التوتر والتطرف لدى مختلف الأطراف واستمرار الاضطراب الأمني والسِّياسي هناك في الخاصرة العراقيّة مصدر تهديد واستقرار وأمن لكل من إيرا وتُركيا. [1]

ومع الأزمة العراقيّة بات صناع القرار في تُركيا يدركون أن إيران وسوريا أقرب لبلادهم من الولايات المتحدة الأمريكية، لأن هناك نقاط التقاء ومصادر واضحة بين الدُوّل الثلاث في إبقاء العراق موحد دون أي تغيير على حدوده الراهنة وأن هذا قد شجع استقرار وتطوَّر العلاقات الإيرانيّة التُركيّة موقفها الموحد تجاه الاحتلال الأمريكي للعراق، حيثُ ترى كل من إيران وتُركيا أن تجزئة العراق لا تضر بالعراق، بل يضر مستقبلاً بالقوة الإقليميّة المجاورة، فضلاً عن ذلك معرفة إيران أن وجود الولايات المتحدة الأمريكية في العراق سوف يبقى مطولاً، ما دفعها إلى التوجه إلى إقامة علاقات مع تُركيا بشكل أكبر وبناء هذه الرؤيّة بخصوص هذا الوجود في تحسين علاقات جمهوريّة تُركيا، وأصبحت في صدد التنسيق المستمر لمواجهة التطوّرات المستقبليّة.[2]

بعد الرياح التي عصفت في المنطقة من بعد ثورات الربيع العربي أدى التحول في العلاقات بين البلدين إلى توجه البلدين مرحلياً في طي صفحة الخلافات تأسيساً لمرحلة جديدة يبدو فيها النظام العربي قد وصل إلى مرحلة الموت السريري، بحيثُ بات عاجزاً عن لعب دور مؤثر في حل معضلاته وفشلت وحداته السِّياسيّة في بناء تحالفات إقليميّة ناجحة، بل عمدت بغرابة شديدة إلى تفويض كل الفرص التي أتيحت لتجديد بنيّة النظام العربي، حيثُ عملت بجد لإجهاض الربيع العربي، وسحق قواه الحيّة، لكنها تبدو عاجزة عن إدراك حقيقة أن المنطقة العربيّة لن تعود سيرتها الأولى، وأن حل قضاياها بات رهناً بيد القوتين الأبرز إيران وتُركيا وشهدت تلك الفترة أعلى مستويات التعاون والزيارات بين البلدين. [3]

وفي زيارة الرئيس التُركي إلى طهران عام 2015م أعلن الرئيس الإيراني أن كلاً من البلدين متفقان على ضرورة وقف الدائرة في اليمن، فضلاً عن أن الزيارة التي أجريت تعد انطلاقه جديدة في مسيرة العلاقات التعاونيّة بين البلدين في المجالات السِّياسيّة والاقتصاديّة، كما اتفق الجانبان عبر الاتفاق الذي أبرم بين وزيري خارجيّة البلدين على ضرورة مكافحة الإرهاب ومن دخول الإرهابيين إلى أراضيهما، والعمل على تسويّة الأمور الخلافيّة بين البلدين، وأبرما اتفاقيّة جديدة

([1]) المصبحين, ضيف الله(2012). العلاقات التركية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج 2002-2011, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة مؤته, الأردن, ص: 57

([2]) حميد, السياسة الخارجية التركية وأثرها على الأمن العربي, مرجع سابق, ص: 69.

([3]) العركي, العلاقات التركية الإيرانية: التطورات والانعكاسات, مرجع سابق, ص: 4-5.

تتعهد في التعاون لأنّهاء النزاع السوري مما ساهم في تحسين العلاقات بين البلدين وتطوّرها التوسط التُركي في أزمة إيران النوويّة مع دُوّل الغرب, وشهدت العلاقات الإيرانيّة التُركيّة مستوى جيداً في تلك الفترة [1]

ويعد العامل الاقتصادي أهم عوامل التقارب في العلاقات الإيرانيّة التُركيّة خاصة بعد رفع العقوبات الدُوّليّة عن إيران وازدهار حركة التجارة والتبادل التجاري بين البلدين من 10 مليارات إلى 30 مليار دُوّلار، ومن الواضح أن العلاقات الاقتصاديّة بين البلدين كانت وما زالت في تطوّر مستمر، إذ أن الواقع فرض على البلدين وخصوصاً الموقع الجغرافي لكل من إيران وتُركيا والحدود المشتركة، والبوابة التُركيّة بالنسبة لإيران لتصدير مواردها إلى أوروبا وإيران، في الوقت ذاته تُعتبر البوابة التُركيّة إلى أسيا، غير أن كل من البلدين بحاجة إلى السوق الاستهلاكيّة لتصدير واستيراد السلع والخدمات فضلاً عن أن الموقع الجغرافي الذي يقلل التكلفة الماديّة لمرور هذه الموارد السلع، ولهذا تطوّرت العلاقة وشهدت توقيع العديد من الاتفاقيات وتبادل الزيارات، واتجهت العلاقات بين البلدين إلى الانفتاح الداخلي خصوصاً في التبادل التجاري، واعتمد التوجه التُركي على إيران والذي يتعلق في تخفيف اعتمادها على روسيا لصالح إيران وجاء العامل السِّياسي ليعطي سببا لتقارب البلدين، وخاصة في الملف السوري، ومن هنا جاء التوافق الأمني والعسكري بينهما، وذلك يعود لشعور إيران بالقلق من تمدد النفوذ الروسي في سوريا وهو ما دفع إلى البحث عن مسارات وحركات إقليميّة تدعم وجودها للتنسيق مع تُركيا على الأقلفي مراحل معينة.[2].

الفرع الثاني: المصالح المتخالفة

عانت السَّياسة الإقليميّة التُركيّة في العراق من مأزق حقيقي بسبب تزايد الثقل الإقليمي الإيراني هناك, وكما عدلت طهران نتيجة السباق بينها وبين أنقرة ومع توقيع البلدين للاتفاق الأمني المشترك في ايلول عام 1992م، إلا أنه لم تحقق الثقة الكاملة بشأن المسائل الأمنية, وذلك لاتهام تُركيا لطهران بدعمها المستمر للمنظمات الإرهابيّة خاصة في المليشيات الإيرانيّة في العراق، فالنظام التُركي ينظر بجديّة إلى إيران كلاًعب إقليمي منافس له بصرف النظر عن نقاط التقاء المصالح المشتركة بينهما.[3]

إن العلاقات الثنائيّة التي تجمع كلاً من إيران وتُركيا قد شهدت خلافات جديّة بشأن بعض الخلافات الإقليميّة إلا أن ذلك لا يعني أن العلاقات الثنائيّة بين البلدين قد خرجت عن مسار التعاون بينهما، إذ حصل تباين في موقف كل من البلدين حيال الأزمة السوريّة عام 2011م، حيثُ كانت إيران تدعم النظام السوري، وتُركيا تدافع عن الحراك الشعبي السوري، فضلاً عن احتضانها للمعارضة السوريّة، وقَدْ تضررت العلاقات الإيرانيّة التُركيّة بعد توجيه طهران عدة رسائل وتحذيرات إلى الجانب التُركي تطالبه بعدم الاقتراب من سوريا مطالبا إياها بعدم الرضوخ لضغوط الولايات المتحدة الأمريكية وعدم السماح للأخيرة باستخدام قواعدها الموجودة على الأراضي التُركيّة، ويحمل التنازع الإيراني التُركي أبعادا

---

[1] () الجبوري, عمران(2016). العلاقات التركية الإيرانية والمتغيرات في المنطقة العربية, اطروحة دكتوراه غير منشورة, الجامعة المستنصرية, العراق, ص: 274-275.

[2] () وحيد, مروه (2016). قراءة في مساحة البناء التقارب التركي الإيرانية, مركز المزمات للدراسات والبحوث, أبو ظبي, الإمارات العربية المتحدة, ص: 55.

[3] () سليمان, منى(2018). دوافع جولة اردوغان الأفريقية نهاية 2017 وتأثيرها على الأمن القومي, مجلة السياسة الدولية, ص:11-12.

متناقضة حول ما سيؤول إليه الوضع في سوريا، وتدرك الدُوّلتان أن مصالحهما باتت متوقفة على كيفيّة إنّهاء الأزمة السوريّة برمتها، ونشبت الخلافات أيضاً بين إيران وتُركيا على خلفيّة الدعم التُركي لتحالف عاصفة الحزم ضدَ الحوثيين في اليمن والمدعومين من إيران، لتعود الدُوّلتان بعد ذلك لممارسة سَّياسة دبلوماسيّة تحييد الخلافات.[1]

وبعد عام 2011م وأحداث الربيع العربي أدى التغيير الحاصل لإعادة تعريف الأدوار الإقليميّة في المنطقة وإعادة ترتيب الإقليم وفقاً لذلك، ونقطة البدايّة في رصد حالة التوازن الإقليمي بين تلك القوى الموجودة عززت دور إيران الإقليمي كما وسعت تُركيا لتمدد رقعة هذا النفوذ كردياً انطلاقاً من خلال مشاريع اقتصاديّة في كردستان العراق، وتوغل القوات في الأراضي العراقيّة، وفي خصم هذه الأجواء يظهر تنافس وتباعد واضح بين تلك القوى على النفوذ في المنطقة، ويظهر واضحاً أن القوى الإقليميّة (إيران _ تُركيا) قد دخلت في حالة اختلاف وتباعد في العلاقات التي تجمع البلدين.[2]

ويحتد التنافس الإيراني التُركي إلى الخليج العربي الذي ترى أن لها الحق في السيطرة على سائر الخليج، وخاصة السواحل الغربيّة التي تُعتبرها مستعمرات تابعة لها عن طريق الإسلام، إذ يكمن الخطر الإيراني في الخليج العربي بوساطة الأقليات الشيعيّة وهي بمثابة أدرع إيرانيّة تعمل على تأجيج حركة الاضطرابات عن طريق الأقليات ومثال على ذلك أحداث البحرين في العام 2011م، أما تُركيا فتنطلق بعلاقتها مع الخليج العربي من منطلقات سياسيّة واقتصاديّة وأمنية.[3]

ويضاف إلى ذلك أنماط التحالفات الإقليميّة التي زأدتحدة التنافس بين البلدين والتوتر والوصول إلى موازنة للأدوار الإقليميّة القائمة، فعمدت إيران إلى التحالف مع النظام السوري والقوى الحاكمة والتورط في الأزمة اليمنيّة، وأقامت تُركيا التحالفات مع مجلس التعاون أنذآك والمملكة العربيّة السعوديّة خاصة. [4]

وركزت إيران على تغلغلها في المنطقة وتوسيع نطاق نفوذها وتأثيرها في كثير من الملفات العربيّة، وباتت تستخدم ذلك كأوراق للمساومات الدُوّليّة بما يتعلق بالمصالح الإيرانيّة، وتتخوف إيران بالوقت ذاته من تطوَّر الموقف الأمريكي لشن عمل عسكري ضدَ النظام السوري مما يعني حرمان إيران لعديد من الأوراق الإقليميّة والتي في مقدمتها خط الإمداد والعمق الاستراتيجي لحزب الله اللبناني ويبدو التنافس بين إيران وتُركيا على العديد من الملفات في المنطقة العربيّة أصبح سمة أساسيّة لتباعد العلاقات بين البلدين. [5]

ويُمكِّن الاستنتاج من الوهلة الأولى أن تُركيا هي أكثر القوى الإقليميّة التي تعاني من ارتباك موقفها السِّياسي تجاه المتغيرات الإقليميّة، فهناك تحولات جذريّة في مواقفها من السوريا والتنسيق مع السعوديّة لتحالفها مع روسيا وإيران والمناطق الأمنة في سوريا، من غير التنسيق مع الولايات المتحدة والتحالف الدُوّلي في عمليّة درع الفرات، مما يعني وجود اختلاف الرؤى بين روسيا وإيران من جهة, وبين التحالف الدُوّلي والسعوديّة من جهة أخرى، لتسويّة الصراع في سوريا

([1]) الجبوري, العلاقات التركية الإيرانية والمتغيرات في المنطقة العربية, مرجع سابق, ص: 276-277.

([2]) مبيضين, التنافس بين القوى الإقليمية على النفوذ في المنطقة العربية, مرجع سابق, ص: 40.

([3]) الخالدي, التحولات الجيوستراتجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط, مرجع سابق, ص: 88.

([4]) المرشد, الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط , مرجع سابق, ص: 91

([5]) مبيضين, التنافس بين القوى الإقليمية على النفوذ في المنطقة العربية, مرجع سابق, ص: 14.

وتُركيا هي الدُوّلة المشتركة في اختلاف هذه الرؤى إلا أن تُركيا أدركت أن المنطقة العربيّة هي المنطقة الأولى باهتمامها في هذه المرحلة في تحقيق مصالحها، وفضلاً عن تزايد أهميتها لدى القوى الغربيّة التي تعد قوة سياسيّة تمثل أساس التوازن الإقليمي وتمثل قوة مضافة لحلفائها في المنطقة خاصة لما تملكه من عناصر القوة الصلبة. [1].

المبحث الثاني

العوامل التاريخية المؤثرة في العلاقات الإيرانيّة التُركيّة

أدت التطوّرات التي شهدتها السَّياسة التُركيّة الجديدة بعد وصول حزب العدالة والتنميّة إلى المناصب العليا في إدارة الدُوّلة التُركيّة إلى ظهور بعض الانحراف عن الخط التقليدي في فكر السَّياسة الخارجيّة، وقَدْ ظهر ذلك في تطوَّر العلاقات التُركيّة السوريّة وسَّياسة التقارب التي ظهرت خلال السنوات الماضيّة مع باقي الدُوّل العربيّة مما منح تُركيا الفرص للارتباط الايجابي مع دُوّل الجوار وهذا بشكلٍ خاص يبدو حقيقياً بالنسبة لعلاقات تُركيا مع سوريا وإيران وهما البلدان اللذان يمارسان حالياً حالة من التوتر في علاقاتهما مع الولايات المتحدة, وكان أول الملفات التي تولى الإشراف عليها أحمد داوود أوغلو، وهو من يعتبره الأتراك المهندس الحقيقي لسَّياسة تُركيا الخارجيّة، إدارة ملف تحسين العلاقات التُركيّة - السوريّة، التي ظلت لفترة طويلة متوترة بسبب الدعم السوري للأكراد الأتراك بزعامة عبد الله أوجلان, كما قاد أوغلو عمليات الوساطة بين الجناحين الفلسطينيين فتح وحماس أكثر من مرة. وشارك مباشرة في الحملة العربيّة، لوقف الحرب الإسرائيليّة على لبنان صيف 2006،وهو أيضاً بطل العبور التُركي إلى الخليج، وهو العنصر الرئيسي في الحملة التُركيّة نحو إيران للانفتاح عليها أولا، وإقناعها بسَّياسة إقليميّة ودُوّليّة جديدة في موضوع التسلح النووي. كذلك اشرف أوغلو على ملف العلاقات التُركيّة – الأرمينيّة، التي انتهت بالتوقيع على بروتوكول تطوير العلاقات الثنائيّة بين البلدين في زيروخ بتاريخ 2009/10/10 م بعد العداء المرير بين البلدين لتسعة عقود ماضيّة. [2]

المطلب الأول: العلاقات الثنائيّة المشتركة

انطلاقاً من تتبع العلاقات التي تجمع البلدين يُمكِّن تحديد أهم العوامل الفاعلة في العلاقة الإيرانيّة التُركيّة، ومن عوامل التقارب التي تجمع البلدين التجارب السابقة، إذ تحظى العلاقات الثنائيّة برصيد مهم من التعاون والتنسيق السِّياسي والاقتصادي بدءا بميثاق (سعد أباد) عام 1937م ومن ثم حلف بغداد عام 1958م وحلف المعاهدة المركزيّة عام 1964م ومنظمة التعاون الاقتصادي عام 1985، وأخيرا توسيع هذه المنظمة عام 1992م، لتشمل كل من أفغانستان وطاجيكستان وكازخستان وتركماستان وأذربيجان ويمثل الموقع الجيوسياسيّة للبلدين أهميّة كبيرة، إذ تشترك الجارتان بحدود بحوالي 500 كم، وإلى جانب الحدود المشتركة فإنَّها الجارتين يجمعها قواسم مشتركة، وتُشكل المسارات الثقافيّة والتاريخيّة المتقاربة لشعوب المنطقة أرضيّة مناسبة في انصهار هذه الشعوب وثقافتها في بوتقة واحدة. [3]

---

[1] () السيد, التغيرات في توازن القوى الإقليمي, مرجع سابق, ص: 114.

[2] () الخماش, رنا والرشدان, عبدالعزيز(2017). تركيا والبرنامج النووي الإيراني: حدود الاتفاق والتخالف: المركز العربي للدراسات والأبحاث, ص: 11.

[3] () الناصر, العلاقات التركية الإيرانية 1979-2010, مرجع سابق, ص: 53-54.

وتتشارك إيران وتُركيا في العديد من القضايا التي تُشكل تحدياً، وربما تهديداً لسيادة ووحدة البلدين، وأولهما القضيّة الكرديّة، حيثُ يوجد أكثر من 12 مليون كردي، وفي إيران أكثر من 7 ملايين كردي ومع أن المشكلة في إيران أقل منها في تُركيا إلا أن النزعة الاستقلاليّة لأكراد المنطقة وانطلاقاً مما تحقق في العراق، ويعزز من تلك النزعة هوا ما شكل حافزا للتعاون بين دُوّل المنطقة، ولا سيما إيران وتُركيا من أجل تطويق النزعات الانفصاليّة وهذا التحدي شكل أهم عوامل التقارب بين البلدين بمعزل عن النظام السِّياسي لكلا البلدين، ويعد تنامي النزعة المذهبيّة في المنطقة خصوصاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ودور واشنطن في إيقاظ هذه النزعة، والذي ترجمته المذابح في العراق وأفغانستان وباكستان وتوترات لبنان، ونظراً للطبيعة التعدديّة المذهبيّة في إيران وتُركيا فإنَّهما يخشيان سريان العدوى المذهبيّة إلى داخلهما، لذا يسعى كل منهما إلى مواجهة تلك النزعة وإبقاء العلاقات بينهما وهي أهم عوامل إحماد تلك النزعة، وأفضى أيضاً الاحتلال الأمريكي للعراق إلى نشوء واقع جديد من التوتر والتطرف لدى مختلف الأطراف واستمرار الاضطراب الأمني والسِّياسي هناك الخاصرة العراقيّة مصدر تهديد واستقرار وأمن لكل من إيران وتُركيا. [1]

ومع الأزمة العراقيّة بات صناع القرار في تُركيا يدركون أن إيران وسوريا أقرب لبلادهم من الولايات المتحدة الأمريكية، لأن هناك نقاط التقاء ومصادر واضحة بين الدُوّل الثلاث في إبقاء العراق موحد دون أي تغيير على حدوده الراهنة, وأن هذا قد شجع استقرار وتطوَّر العلاقات الإيرانيّة التُركيّة موقفها الموحد تجاه الاحتلال الأمريكي للعراق، حيثُ يرى كل من إيران وتُركيا أن تجزئة العراق لا يضر بالعراق، بل يضر مستقبلاً بالقوة الإقليميّة المجاورة، فضلاً عن ذلك معرفة إيران أن وجود الولايات المتحدة الأمريكية في العراق سوف يبقى مطولاً، ما دفعها إلى التوجه إلى إقامة علاقات مع تُركيا بشكل أكبر وبناء هذه الرؤيّة بخصوص هذا الوجود في تحسين علاقات جمهوريّة تُركيا، وأصبحت في صدد التنسيق المستمر لمواجهة التطوّرات المستقبليّة. [2].

بعد الرياح التي عصفت في المنطقة من بعد ثورات الربيع العربي أدى التحول في العلاقات بين البلدين إلى توجه البلدين مرحلياً في طي صفحة الخلافات تأسيساً لمرحلة جديدة يبدو فيها النظام العربي قد وصل إلى مرحلة الموت السريري، بحيثُ بات عاجزاً عن لعب دور مؤثر في حل معضلاته وفشلت وحداته السِّياسيّة في بناء تحالفات إقليميّة ناجحة، بل عمدت بغرابة شديدة إلى تفويض كل الفرص التي أتيحت لتجديد بنيّة النظام العربي، حيثُ عملت بجد لإجهاض الربيع العربي، وسحق قواه الحيّة، لكنها تبدو عاجزة عن إدراك حقيقة أن المنطقة العربيّة لن تعود سيرتها الأولى، وأن حل قضاياها بات رهنا بيد القوتين الأبرز إيران وتُركيا وشهدت تلك الفترة أعلى مستويات التعاون والزيارات بين البلدين. [3]

وفي زيارة الرئيس التُركي إلى طهران عام 2015م أعلن الرئيس الإيراني أن كلاً من البلدين متفقان على ضرورة وقف الدائرة في اليمن، فضلاً عن أن الزيارة التي أجريت تعد انطلاقه جديدة في مسيرة العلاقات التعاونيّة بين البلدين في

---

[1]() المصبحين, العلاقات التركية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج 2002-2011, مرجع سابق, ص: 57.

[2]() حميد, السياسة الخارجية التركية وأثرها على الأمن العربي, مرجع سابق, ص: 21.

([3]) العركي, العلاقات التركية الإيرانية: التطورات والانعكاسات , مرجع سابق, ص: 6.

المجالات السِّياسيّة والاقتصاديّة، كما اتفق الجانبان عبر الاتفاق الذي أبرم بين وزيري خارجيّة البلدين على ضرورة مكافحة الرهاب ومن دخول الإرهابيين إلى أراضيهما، والعمل على تسويّة الأمور الخلافيّة بين البلدين، وأبرما اتفاقيّة جديدة تتعهد في التهاون لأنَّهاء النزاع السوري ومما ساهم في تحسين العلاقات بين البلدين وتطوَّرها التوسط التُركي في أزمة إيران النوويّة مع دُوّل الغرب وشهدت العلاقات الإيرانيّة التُركيّة مستوى جيداً في تلك الفترة. [1]

المطلب الثاني: العوامل التاريخيّة والمذهبيّة

تُعتبر العوامل المجتمعيّة أحد أهم مقومات الدور في السَّياسة الخارجيّة للدُوّلة، سواء على المستوى الداخلي من خلال تحقيق الاستقرار الداخلي الذي سينعكس بالضرورة على السَّياسة الخارجيّة باعتبار السَّياسة الخارجيّة انعكاس للوضع الداخلي، أو من خلال المستوى الخارجي، حيثُ يسمح تنوع تلك العوامل بربط الدُوّلة بالدُوّل التي تحتوي على بعض تلك العوامل المجتمعيّة.

أولاً: العوامل التاريخيّة

1- بالنسبة لتُركيا:

منذ سقوط الإمبراطوَّريّة العثمانيّة وإعلان قيام الجمهوريّة التُركيّة الحديثة عام 1923، حمل مؤسسها "مصطفى كمال أتاتورك" مسؤوليّة أبعاد الدين عن الدُوّلة، معتمداً في ذلك على غرسه لمبدأ القوميّة التُركيّة الموحدة في المجتمع التُركي. هذا ما عزل المجتمع التُركي المسلم عن بقيّة المجتمعات الإسلاميّة في المنطقة بسبب عمليّة التغريب التي عرفها المجتمع التُركي في تلك الفترة.[2]

تُشكل تُركيا من ناحيّة التعدد العرقي والمجتمعي صورة مصغرة عن السلطنة العثمانيّة، إلا أن معاهدة لوزان (24 تموز / يوليو 1923) اعترفت للأقليات في الحياة السِّياسيّة التُركيّة بمواقع لا تتناسب مع ثقلها السكاني [3]

صحيح أن أتاتورك نجح إبان إعلان استقلال الجمهوريّة التُركيّة عام 1923 في أن يلغي مفهوم الأقليات من الناحيّة العرقيّة وإن يحصره فقط بالناحيّة الدينيّة ليحقق انتصارا في إطار إعادة تركيب الأمة وبناء الدُوّلة عبر رسم وحدة عرقيّة للأمة التُركيّة، باعتبار أن كل من يقطن الأراضي التُركيّة فهو تركي بغض النظر عن دينه أو عرقه.[4]

هذا النجاح ساهم في استقرار تُركيا داخلياً من خلال أبعاد أي تمايز طبقي ظاهر بين العوامل العرقيّة للشعب التُركي، سواء القوميّة التُركيّة كأغلبيّة أو العربيّة أو الارمنيّة أو اليهوديّة (يهود الدونمة) أو اليونانيّة كأقليات. عدا العمل المسلح لحزب العمال الكردستاني جنوب شرق تُركيا في الثلاثين عام الأخيرة، باعتبار أن الأقليّة الكرديّة الأكبر من حيثُ العدد من بين الأقليات في تُركيا وتستقر على مساحة لا بأس بها من جنوب شرق تُركيا، وتسعى إلى إنشاء دُوّلة كردستان الكبرى.

---

[1] () الجبوري, العلاقات التركية الإيرانية والمتغيرات في المنطقة العربية, مرجع سابق, ص 275.

[2] () مصطفى, التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط, مرجع سابق, ص: 16.

[3] () نور الدين, الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية, مرجع سابق, ص: 198.

[4] () نور الدين, الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية, مرجع سابق, ص: 219.

وقَدْ أكد " أحمد داوود وغلو" وزير الخارجيّة التُركي ومهندس سياستها الخارجيّة أن تركيب تُركيا العرقي والديني والثقافي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق ومن ثم فهي تتحكم في منطقة دوارها الإقليمي.[1]

بالعودة إلى الموقع الجغرافي الجيوستراتيجي لتُركيا الفريد من نوعه، باعتبار تُركيا دُوّلة مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين إفريقيا وآسيا يُمكِّن أن يتم تعريفها بأنها بلد مركزي ذو هويات إقليميّة متعددة لا يُمكِّن اختزاله في صفة موحدة، هذا التعدد أعطى تُركيا المزيد من فرص الانفتاح على العالم التُركي _ الذي ألغاه أتاتورك سابقاً – فالقوميّة التُركيّة منتشرة على أزيد من 30 دُوّلة في اسيا بتعداد يفوق 46 مليون نسمة في مجملها, وهذا الانتشار الواسع للقوميّة التُركيّة في ما أطلق عليه دُوّل " العالم التُركي "، كان أحد أهم مرتكزات السَّياسة الخارجيّة التُركيّة في العقد الأخير، من خلال استخدامها لاستعادة مكانتها الإقليميّة في هذه الدُوّل.[2]

2– بالنسبة لإيران:

تتعدد وتتنوع القوميات العرقيّة المكونة للمجتمع الإيراني، حيثُ يشكل الفرس 51%، أما الأقليات فتُشكل النسبة الباقيّة، منها الاذريون 24% ويقيمون في المناطق الشماليّة العربيّة من إيران في كل من تبري، الروميّة، اردبيل وزنجان. والأكراد يشكلون 7% من شعب إيران في ولايات ايرام، كرمنشاة، كردستان الإيراني وأذربيجان الغربيّة، أما العرب فيشكلون 3% من شعب إيران ويتواجدون على طول ساحل الخليج العربي وأخيرا البلوش 2%.[3]

هذا التنوع العرقي يعتبره مصدر خطر على استقرار الداخلي في إيران خوفا من ظهور عدم الانسجام وعدم التوافق بين الأقليات _ خاصة المهمش منها _ والمكون الفارسي صاحب الأغلبيّة في المجتمع الإيراني مما يفضي إلى حرب أهليّة.

لكن بالعودة إلى الموقع الجغرافي لإيران نجد إن النظام الإيراني استفاد من هذا التنوع العرقي والديني لتحقيق نفوذه في دُوّل الجوار الحدوديّة ذات الارتباط العرقي أو الديني بالأقليات والمذاهب الدينيّة المتواجدة في إيران. حيثُ تشترك إيران مع تُركيا حدوداً تمتد إلى 500 كلم على إقليم كردستان، وهذا الإقليم تقطنه الأقليّة الكرديّة من الجانب الإيراني وكذلك في الجانب التُركي الذي يسطر عليه حزب العمال الكردستاني، وفي جزئه العراقي يتمتع بحكم ذاتي شمالاً. كما تشترك أذربيجان مع إيران ب179 كلم امتداد الحدود على المنطقة الشماليّة الغربيّة و 432 كلم على شمال إيران. كما تشترك إيران مع العراق بحدود قدرها 1449 كلم، هذا البلد الذي يعتبر من أهم مناطق نفوذ إيران في دُوّل الجوار نظراً للمذهب الشيعي المنتشر فيه.[4]

مذهبياً وجدت إيران في التشيع وسيلة تخترق بها الدُوّل العربيّة والإسلاميّة، وما يقوم به اليوم في العراق ودُوّل منطقة الخليج العربي وبلاد الشام، يظهر بوضوح مدى استغلال السلطة الإيرانيّة لهذا المرتكز, فعلى الصعيد الداخلي، تعامل إيران العربي الشيعي الأحوازي بمنطلق قومي عنصري، وتعامل السني الإيراني، وإن كان أعجمياً، من منطلق طائفي،

---

[1]() باكير, مرجع سابق, ص: 175.

([2]) باكير, مرجع سابق, ص: 17.

([3])Hacke, p:251.

([4])kostiner, 2009

حيثُ إنَّها ترى في الفكر الإسلاميّ السني مشروع تعريب، وترى في العربي والكردي والبالوتشي والتركماني أقليات مصدر خطر، إذ حرمهم الدستور الإيراني من تقلد مناصب الدُوّلة العليا فهي مقصورة على الطائفيّة الشيعيّة فقط.[1]

وفي ساستها الخارجيّة، تقوم إيران على استغلال الطائفة الشيعيّة المنتشرة عبر العالم، ومحأولة ربطها بإيران من خلال الخطاب الطائفي المبني على العاطفة، وفقاً لمبدأ نصرة المستضعفين، كأهم مبدأ في سَّياسة الخارجيّة الإيرانيّة.

ثانياً: العوامل المذهبيّة

1- بالنسبة لتُركيا:

اعتمدت تُركيا في سياستها الخارجيّة على البعد الثقافي والديني، فمن ناحيّة رأى مؤسس الدُوّلة الحديثة " أتاتورك" إن تُركيا دُوّلة أوروبيّة باعتبار قربها الجغرافي من أوروبا، وسعى إلى غرس الثقافة الأوروبيّة في المجتمع التُركي، أما الشعب التُركي فله ثقافة عريقة ورثها من الإمبراطوَّريّة العثمانيّة وهي ثقافة إسلاميّة بالأساس لا يُمكِّن عزلها عن الثقافة الإسلاميّة في المجتمعات العربيّة، حيثُ جمعت تُركيا تاريخياً بين الحضارتين الهيلينيّة والإسلاميّة، وعلى عكس أتاتورك استعاد "أردوغان" ورفاقه الركن المغيب في الهويّة التُركيّة، وهو الدين الذي نفته العلمانيّة الكماليّة في مشروعها المهيمن وفي حدود السقف المتاح، فإنَّها استدعاءهم للدين تم في الإطار الاجتماعي وليس السِّياسي، وهو بذلك قدموا المشروع الإصلاحي على الأيديولوجي.[2]

وقَدْ نجحت تُركيا في استخدام البعد الثقافي والديني وحتى الحضاري في سياستها الخارجيّة في عهد حكومة العدالة والتنميّة منذ عام 2002، من خلال مبدئي سَّياسة الأبعاد المتعددة ومبدأ حوار الحضارات الذين رفع شعارهما الدكتور أحمد داوود "أوغلو" منذ توليه لوزارة الخارجيّة التُركيّة منذ 2009. وقَدْ اعتمد "أوغلو" في ذلك على الإرث التاريخي والروابط الدينيّة والثقافيّة العميقة بين الشعب التُركي والشعوب المجاورة. وهو ما سمي بالعثمانيّة الجديدة.[3]

وتكريساً لذلك عملت تُركيا على الانفتاح تجاه العوالم الأخرى خاصة العالم العربي السني (99% من الأتراك مسلمي سنة) من خلال البث الفضائي للقنوات التُركيّة الناطقة بالعربيّة للتعريف بالثقافة التُركيّة كفضائيّة "التُركيّة"، ونشر المسلسلات التُركيّة المدبلجة إلى العربيّة التي اخترقت البيوت العربيّة، ناهيك عن فتح مدارس تركيّة ومراكز ثقافيّة في العديد من الدُوّل العربيّة. وقَدْ صرح مساعد وزير الخراجيّة التُركي " ناجي قورو" ، خلال حضوره ندوة بعنوان " السَّياسة الخارجيّة التُركيّة الجديدة" بمؤسسة العلوم والفنون في إسطنبول عام 2013م، أنه "في الماضي كانت وزارة الخارجيّة هي فقط تتوارد إلى الذهن فور ذكر مصطلح السَّياسة الخارجيّة في الماضي، مؤكداً على أن هناك العديد من المؤسسات الأخرى مثل مؤسسة التنسيق والتعاون والجاليات التُركيّة في الخارجيّة في الماضي، مؤكداً على أن هناك العديد من المؤسسات الأخرى

---

[1] () برناردا و, ركاد(2012). مدارك أمنية متغيرة في العلاقات التركية, مجلة شؤون الشرق الأوسط, العدد 121-122, ص: 96.

[2] () تركماني, مرجع سابق.

[3] () تركماني, المرجع سابق.

مثل مؤسسة التنسيق والتعاون، والجاليات التُركيّة في الخارج، ومعاهد يونس إمره الثقافيّة وغيرها صارت تشارك في رسم السَّياسة الخارجيّة لتُركيا.[1]

وألمح "قورو" إلى أن الخطوط الجويّة التُركيّة والمدارس التُركيّة المنتشرة في جميع أنحاء العالم تُعتبر نموذجاً حياً على هذا الانفتاح على العالم، مشيراً إلى أنه رأى هذه المدارس تقريباً في كافة البلدان التي زارها برفقة رئيس الجمهوريّة "عبدالله جول ومن جهة أخرى نلاحظ قيادة تُركيا لمنظمة التعاون الإسلاميّ_ المؤتمر الإسلاميّ سابقاً_ وحضور تُركيا كمراقب في مؤتمرات القمة لجامعة الدُوّل العربيّة وانضمام تُركيا لعدة منظمات إقليميّة اقتصاديّة كعضو مراقب أو عضو دائم.[2]

2- بالنسبة لإيران:

تعتمد إيران على المحدد الثقافي والديني بشكل أساسي في سياستها الخارجيّة، من أجل استقطاب الرأي العام العالمي بشكل عام والشعوب العربيّة بشكل خاص، كما تسعى إيران إلى تصدير الثورة الإسلاميّة عبر توسيع دائرة المذهب الشيعي خارج إيران وخاصة في دُوّل الشرق الأوسط المجاورة لها, وقَدْ حاولت إيران تكريس الاستقطاب في المنطقة العربيّة من خلال عدة مستويات أهمها:[3]

1. الشيعة الأماميّة: وهم في العراق والبحرين ولبنان وشرق المملكة العربيّة السعوديّة، وهؤلاء يعتبرون نظام إيران النظام الشرعي بالنسبة لهم، ويعتبرون "سماحة" المرشد هو القائد الشرعي، وتعتمد عليهم إيران بشكل أساسي نظراً لوفائهم المطلق لها.
2. الشيعة غير الأماميّة, ومنهم الباطنيّة "الإسماعيليّة المعروفون بالمكارمة في اليمن وجنوب المملكة العربيّة السعوديّة" والنصيريّة "العلويّة في سوريا" وهؤلاء توظفهم إيران بإيهامهم أن مشروعها مشروعهم.

كما اعتمدت إيران لنشر ثقافتها في جوارها الإقليمي العربي على وسائل الإعلام– التلفزيون، السينما والإنترنت _ حيثُ سمحت إيران بفتح فضائيات تلفزيونيّة وإذاعيّة للتعرف بالمجتمع الإيراني ونشر ثقافته من خلال الأفلام السينمائيّة، والمسلسلات الإيرانيّة المدبلجة إلى العربيّة، فالسينما الإيرانيّة على سبيل المثال بلغت مصاف العالميّة ونالت أفلامها ومخرجوها من داخل إيران وخارجها جوائز عالميّة، الأمر نفسه ينطبق على الموسيقى، وعلى جوانب الفن الأخرى من الرسم والنحت والمنمنمات الإيرانيّة الشهيرة والتي لا تقل أهميّة عن التجربة الفنيّة الغربيّة، وبالعودة إلى وسائل الإعلام، فمن أكثر الفضائيات الإيرانيّة انتشارا، نجد قناة العالم الإخباريّة، وقنوات "imovies2iflm &imovies" والفضائيات الدينيّة لنشر المذهب الشيعي مثل قناة الحجة، العهد، "sahar1&sahar2".[4]

---

[1] () الأحوازي, مرجع سابق, ص: 302.

[2] () http://turkeytoday.net

[3] () الأحوازي, مرجع سابق, ص: 307.

[4] () عتريسي، طلال(2012) العرب وإيران في : بشارة عزمي ، ومحجوب الزويري (تحرير)، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة ، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, ص: 5.

خاتمة:

شهدت منطقة الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة العديد من التحولات و المتغيرات التي توالت على أثّر أزمة الربيع العربي, وقَدْ شملت هذه التغيرات والتحولات الجوانب السِّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة, وقَدْ واجهت منطقة الشرق الأوسط جملة من التحديات التي أثّرت بدورها على كافة النواحي الفكريّة والتنظيميّة والسِّياسيّة والمؤسسيّة, كل هذه المتغيرات انعكست على الواقع العملي للممارسات التطبيقيّة على أرض الواقع, مما أدى إلى فشل غالبيّة الجهود والمحاولات التي بذلتها الشعوب في سبيل الإصلاح السِّياسي والاقتصادي والتنميّة, مما أدى إلى جعل منطقة الشرق الأوسط على وجه العموم والمنطقة العربيّة على وجه الخصوص هدفاً سهلاً للأطماع الأجنبيّة, كونها أصبحت تفتقد إلى حد كبير للموروث الحضاري, واحترام حقوق الإنسان وتراجع دورها على المستوى العالمي.

وقَدْ أسفرت هذه المتغيرات عن العديد من الفجوات التي استطاعت عبرها الدُوّل الطامعة من تغيير في طبيعة الأنظمة الحاكمة وطبيعة الاستراتيجيات السِّياسيّة المتبعة, نتج ذلك جراء التطوَّر الكمي والنوعي في الصراعات الداخليّة المحتدمة في الدُوّل العربيّة.

وكان للتدخل الإيراني والتُركي بغض النظر عن اتجاهات ومطامع كل منهما دوراً محورياً في تأجيج الصراعات العربيّة الداخليّة، حيثُ لعبت كل من إيران وتُركيا دوراً بارزاً في تأجيج الصراع في سوريا والعراق واليمن ودُوّل الخليج العربي، وذلك من خلال ما قامت به كلتا الدُوّلتين من دعم لطرف في الصراع ومعاداة الطرف الآخر.

وتعد الأزمة السوريّة واحدة من الساحات التي مثلت اختبارا للتوجهات الإقليميّة الجديدة، والتي كانت ابرز ملامحها استعادة بعض من قواعد الاشتباك السياسي والدبلوماسي والعسكري ، وفي ضوء ما تم دِّراسته في هذه الأطروحة تم التوصل إلى النتائج والتوصيات الآتيّة:

النتائج

1- اتسم تاريخ العلاقات (العراقيّة – التُركيّة) بالشد والجذب والخلاف احياناً والتي امتزجت فيها أوجه التعاون والتنافس على الرغم من وجود بعض المراحل التي شهدت تقارباً وتعاوناً بين الدُوّلتين التي استمرت حتى عام 2003م وأسهم الاحتلال الأمريكي بخلق بيئة اقليميّة مناسبة لحضور تُركيا كلاعب اقليمي وتوسيع حضورها ونطاق مصالحها.

2- اثبتت ازمة الاسلحة الكيميائيّة السوريّة ان الأزمة السوريّة قد تجاوزت النطاق الداخلي الضيق، وأصبحت بامتياز أزمة دُوّليّة، حتى أن النطاق الداخلي لهذه الأزمة قد ازداد بالانحصار بشقيه السِّياسي والعسكري.

3- أدت الخصوصيات السِّياسيّة والثقافيّة والاقتصاديّة التُركيّة الإيرانيّة بتقديم نموذج في العلاقات الديموقراطيّة

4- أدت الطبيعة التعدديّة المذهبيّة في إيران وتُركيا إلى مواجهة النزعة المذهبيّة وإبقاء العلاقات بينهما وهي أهم عوامل إخماد تلك النزعة.

التوصيات:

1- صياغة استراتيجيّة عربيّة للتعامل مع المتغيرات الدُوّليّة والإقليميّة وفق تصورات المصلحة

2- تكثيف جهود التعاون العربي المشترك من خلال التنسيق السياسي والقانوني والاقتصادي والتنسيق الدبلوماسي في المحافل الدُوّليّة.

3- التصدي لكافة التوجهات المذهبيّة والأثنيّة والعرقيّة في اي مشروع داخل المنطقة.

قائمة المراجع العربية:

ابداح, أماني(2015). التقارب الأمريكي الإيراني وأثره على الشرق الأوسط 1991-2015, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة آل البيت, الأردن.

أسعد, حيدر (200). إيران وتركيا الصراع المستحيل والتفاهم الممنوع، القرار العدد 13-12.

أغلو, أحمد داود (2011), "العمق الاستراتيجي" موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الطبعة الثانية، ترجمة محمد جابر وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.

أوغور، حق (2009). تركيا وإيران .. البعد عن حافة الصدام، في كتاب: تركيا : تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.

برزكر, (2017). علاقات بين أهم قوتين في المنطقة وهما إيران وتركيا ومدى تأثير الأزمة السورية على علاقتهما، دار الفكر العربي، عمان، الأردن.

برناردا و, ركاد(2012). مدارك أمنية متغيرة في العلاقات التركية, مجلة شؤون الشرق الأوسط, العدد 121-122.

بني خالد, عماد(2018). العلاقات الإيرانية التركية وأثرها على التوازنات الإقليمية 2002-2017, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة آل البيت, الأردن.

توفيق, سعد حقي(2012). مبادئ العلاقات الدولية, دار وائل للنشر, ط3, عمان, الأردن.

الجبوري, عمران(2016). العلاقات التركية الإيرانية والمتغيرات في المنطقة العربية, اطروحة دكتوراه غير منشورة, الجامعة المستنصرية, العراق.

جفال، عمار (2005). التنافس الإيراني _ التركي في آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد 74.

جلال, معوض(2012). اشكلات البيئة الداخلية والخارجية لتركيا وأثرها على العلاقات الخارجية ولاسيما البلدان العربية, مجلة دراسات شرق أوسطية, العدد 1.

جيمس, دورتي وروبرت, بالتسغراف(1985). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1985، ص: 69./ ahewar.org

الخفاف، عبد (1987). الأحوال الديموغرافية في إيران: مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، العراق.

خليل، إبراهيم (1992). إيران وتركيا: دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، دار الكتب ، الموصل.

الخماش, رنا والرشدان, عبدالعزيز(2017). تركيا والبرنامج النووي الإيراني: حدود الاتفاق والتخالف: المركز العربي للدراسات والأبحاث

خواجه، محمد (2005) المثلث العربي الإيراني التركي, مجلة شؤون الشرق الأوسط, العدد 119-120

خورشيد, دلي (1999). تركيا وقضايا السياسة الخارجية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

درويش، هدى، (2002). العلاقات التركية اليهودية واثرها على البلاد العربية، الجزء الثاني، دمشق، دار العلم.

رضوان، وليد، (2012). العلاقات التركية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

السبعاوي، محمد سليمان (2012), بين الثورة والانقلاب معضلات مصر السياسية والأمنية، مركز الجزيرة للدراسات قطر.

السرحان, صايل (2012). أثر المحددات الجيوبولتيكية على العلاقات التركية–العربية2002-2012 دراسة بحثية، مجلة المنارة, جامعة آل البيت, الأردن.

سليمان, منى(2018). دوافع جولة اردوغان الأفريقية نهاية 2017 وتأثيرها على الأمن القومي, مجلة السياسة الدولية.

الصمادي, فاطمة (2009). تركيا وإيران: مصالح تطوي صفحة الخلاف في ظل طموحات أنقرة العثمانية, صحيفة الحياة, ص: 10.

طاهر, رانيا (2014). الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي، مركز امية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، سوريا.

طباخ, إبراهيم(2017). التحولات الجيوستراتجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط 2003-2016, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة اليرموك, الأردن, ص: 154.

عبد العاطي, محمد (2010). تركيا بين التحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون.

عبدالله ، عبدالخالق(2010). رابطة دول الجوار العربي : فكرة سابقة لأوانها، دورية شؤون عربية ، العدد (142)، الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

عتريسي، طلال(2012) العرب وإيران في : بشارة عزمي ، ومحجوب الزويري (تحرير)، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة ، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

فودة، محمد رضا (1994). نظام عربي أم نظام شرق أوسطي، مجلة الباحث العربي، العدد 35.

كرامر، هانيتس(2001). تركيا المتغيرة.. تبحث عن ثوب جديد، ترجمة فاضل جنكر، مكتبة العبيكان، الرياض.

كمين, فؤاد(2015). توجهات تركيا وإيران في الشرق الأوسط: سياسات ومصالح 1991-2015, مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية.

كوش, عمر. (2017). العلاقات التركية الإيرانية.. حدود التفاهم والتنافس, مقال منشور على صحيفة البشير, متاح على الرابط: http://www.islamtoday.net/albasheer/artshow-15-238893.htm.

لأسطل, عبد الكريم (2014). السياسة الخارجية للقوى الإقليمية تجاه الثورة السورية: تركيا وإيران, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الأقصى, فلسطين.

مبيضين, رشا(2015). التنافس بين القوى الإقليمية على النفوذ في المنطقة العربية, اطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة العلوم الاسلامية العالمية, الأردن, ص: 40, ص: 149.

محمود ، محمد صلاح (2009). الاتفاقيات الأنية المعقودة بين إيران وتركيا (دراسة في الأسباب والنتائج) ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر مستقبل علاقات العراق ودول الجوار، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، الوصل، العراق.

المشاقبة, أمين (2012). النظام السياسي الأردني, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان, الأردن.

مصطفى, رعد (2010). العلاقات التركية الإيرانية منذ العام 1990-2008, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة مؤته, الأردن.

مصطفى، عبد الجبار (1994). التنافس التركي والآفاق المستقبلية للعلاقات مع الجمهوريات السوفيتية المستقلة، مجلة دراسات تركية، العدد 5 ، مركز الدراسات التركية.

المقلد، اسماعيل(1982). نظريات السياسة الدولية، جامعة الكويت، الكويت.

النعيمي، عبد الجبار (2003). تركيا وإيران : صراع أم تعاون: رؤية تحليلية مستقبلية، مجلة دراسات شرق أوسطية، مجلد 7، عدد23.

نور الدين, محمد (2013).الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية العرب والأتراك في عالم متغير (ميشال نوفل) محور مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية والتوثيق بيروت.

وحيد, مروه (2016). قراءة في مساحة البناء التقارب التركي الإيرانية, مركز المزمات للدراسات والبحوث, أبو ظبي, الإمارات العربية المتحدة.

قائمة المراجع الأجنبية:

Efegil, Ertan and Stone , Leonard A., (2003), Iran And Turkey In Central Asia : Opportunities For Rapprochement In The Post Cold Era Era, Journal Of Third World Studies, Vo1.XX. No.1, p57-58.

Malik, Hafeez., (1996), Central Asia : its strategic and future prospects, New York : St. Martin's Press, p 18-19.

Rubin , Barry M., (2001), Turkey in world politics : an emerging multiregional power, p8.

Olson, Robert (1998). The Kurdish Question and Turkish-Iranian Relations: From World Ware, Aram Arkun Iranian Studies, Vol. 33, No. 1/2 , pp. 266-269.

Olson, Robert (2004). Iran-Turkey Relations in the 2000s: Pragmatic Rapprochement.

Aras, (2008) . Rationalization of Turkey-Iran relations: Prospects and limits, Insight Turkey. 14. 137-156.